بطاقة (كي) الذكية تحمل ٢٥٥ فعالية ٨٢ منها مصرفية

3

تأخر أرقام سيارات المنفيست مشهد يربك أسواق البيع والشراء

8-9

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1627)السنة السابعة -الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

إنجاز عراقي زراعي تقني هندسي .. هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط

براون: الاقتصاد البريطاني سينمو بشكل أسرع في العام القادم

وزير التجارة وكالة لـ(المدى الاقتصادي):

البطاقة التموينية تقتطع من الفقراء ليستفيد منها الأغنياء .. واقترحنا حجبها عن الميسورين

5

جنرال موتورز تبيع مصنع هامر

12

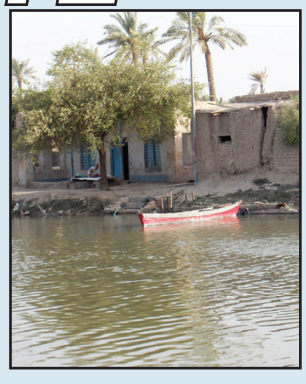

الستراتيجية الإيرانية المائية أزاء الأنهار المشتركة مع العراق

14

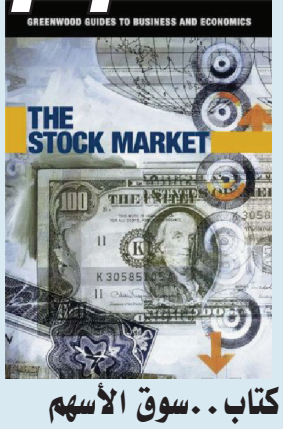

كتاب..سوق الأسهم المالية

الجزء الثالث

الاقتصادي | العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

إنجاز عراقي زراعي تقني هندسي .. هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط

■ بغداد / أسماء عبيد

نجحت مجموعة من العلماء في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق إنجاز علمي هو الأول من نوعه في الشرق الأوسط وتمكنوا من إنجاز البحث الموسوم (استخدام الطاقة المتجددة في تشغيل منظومات الري بالتنقيط باستخدام السيطرة الحديثة)، وتطبيقه عملياً وذلك ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة – مديرية البحث والتطوير – قسم رعاية العلماء والمبدعين ووفقاً للعقد رقم (٥٧١).

وقال الدكتور المهندس (علي عبد العباس البكري) من الكلية التقنية في المسيب، رئيس فريق العمل البحثي لـ (المدى الاقتصادي): " المشروع بهذه التقنية الحديثة التي انصهرت بين طياتها مختلف التخصصات الهندسية (هندسة الطاقة المتجددة، الشمسية، هندسة القوى الكهربائية، هندسة السيطرة الحديثة، هندسة الري والبزل، هندسة المضخات وهندسة التربة الزراعية) وهي اختصاصات العلماء الدقيقة ضمن فريق العمل، مضيفاً: الغاية من هذا المشروع الكبير هو تحقيق أهداف عدة وهي استخدام الطاقة الشمسية بدلاً عن الطاقة الكهربائية في تشغيل منظومات ري بالتنقيط الحديثة وبهذا نكون قد رفعنا بعض الحمل الكهربائي عن كاهل الشبكة الوطنية العراقية ووفرنا مجالاً تطبيقياً جديداً للطاقة الشمسية في العراق لا سيما وأن الطاقة الشمسية الساقطة على أرض العراق تعتبر الأكثف والأكثر عالمياً طوال أيام السنة".

مستدركاً " أما الهدف الثاني فهو توفير كميات من مياه الري كانت تذهب سدى من خلال الزراعة التقليدية وذلك عن طريق استخدام منظومات الري بالتنقيط الحديثة والمسيطر عليها بواسطة الكومبيوتر الذي بدوره يسيطر على مضخات المياه وصمامات التحكم بحيث أن كل نبتة تأخذ حاجتها الفعلية من المياه فقط ومن دون أي زيادة أو نقصان وهذا يتم من خلال زرع مجسات الرطوبة الحديثة (حيث تم استخدام مجسات حديثة جداً تستخدم لأول مرة في العراق) في مناطق مختلفة من الحقل لتنقل البيانات إلى المسيطر الكومبيوتري الذي يقوم بدوره بتشغيل المضخات وبرمجة عملية السقي من خلال التحكم بالصمامات وكل هذا أوتوماتيكياً وبالكامل ومن دون تدخل الفلاح".

وأوضح البكري بشأن الهدف الثالث من البحث هو استصلاح أراض واسعة المساحات مهملة حالياً بسبب بعدها عن مصادر الطاقة الكهربائية والمياه حيث أن الطاقة الشمسية تعوض عن الكهرباء الوطنية بينما مياه الآبار تعوض عن مياه السواقي التي شح ماؤها التي تعتبر مصدراً غير موثوق به لتذبذب مستوى مياه الأنهار بسبب السياسة المائية لدول لجوار وتحكمها بمياه دجلة والفرات، مشيراً إلى أن هذا يعني بأن النبتة ستصبح ذكية من خلال تحكمها بتشغيل منظومة الري بالتنقيط عند عطشها وكذلك إطفاءها عند أخذ كفايتها من المياه عن طريق مجسات التحكم الحديثة المزروعة بقربها التي تعطي البيانات إلى منظومة التحكم المبرمجPLC وهي منظومة كومبيوترية متطورة جداً وتستخدم لأول مرة في مثل هكذا تطبيقات عراقياً وعالمياً وبهذا نقلل بصورة كبيرة من الهدر المائي لا سيما وأن تربة العراق بحاجة لكل قطرة ماء " .

وأكد على أن هذه الدراسة البحثية الموقعية مستمرة منذ أكثر من عشرة أشهر حيث أن المدة المقررة للمشروع للخروج بالنتائج المرجوة منه هي عام واحد من (٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩) وتمت خلال الأشهر التسعة زراعة ١٠ دوانم من الأرض ونصب معدات وأجهزة المشروع في قرية أولاد مسلم (ع) ضمن قضاء المسيب في محافظة بابل اعتماداً على الخطوات التي ذكرت سابقاً وكانت النتائج رائعة جداً ومبشرة .

يذكر أن هذا البحث المهم تم بإشراف مباشر من قبل الأستاذ الدكتور عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والأستاذ الدكتور محمود شاكر الملا خلف رئيس هيئة التعليم التقني والدكتور محمد السراج مدير عام دائرة البحث والتطوير بالوزارة وهي (الجهة المشرفة والداعمة للمشروع) وأيضاً الدكتور حميد كاظم الموسوي عميد الكلية التقنية في المسيب .

بسبب انعدام خطط التسويق وانتشار الآفات

السوق العراقية تستورد التمور الاجنبية والمحلية تعاني من الكساد

■ بغداد / وكالات

دعا أصحاب بساتين ومهندسون زراعيون الحكومة الى وضع خطة عاجلة لتجنب كارثة منتظرة تهدد غابات النخيل العراقية بسبب الآفات الزراعية والافتقار إلى الخطط الاروائية وانعدام خطط تسويق الإنتاج المتراكم من التمور لدى المزارعين في وقت يستورد فيه التجار التمور من الدول المجاورة .

المهندس الزراعي كامل العيساوي قال بحسب وكالة "بابنيوز" أن العراق بحاجة إلى خطة إستراتيجية للارتقاء بواقع التمور في العراق وذلك عن طريق تشجيع المنتجين على تصدير التمور وتصنيعها لكن ذلك لن يكون قبل تحسين الخدمات الاروائية للبساتين.

ويرى كثير من أصحاب البساتين أن الأسعار المنخفضة وانعدام آليات تسويق التمور وافتقار العراق إلى صناعات تمور تكميلية، وراء انعدام الاهتمام بالنخلة .ودعا العيساوي إلى خطة عاجلة لمكافحة انتشار الآفات الزراعية في أشجار النخيل التي تهدد غابات النخيل العراقية .

ويبدأ موسم "جني التمر" في العراق مع اشتداد الحرارة حيث تسبب أشعة الشمس القوية في إنضاج التمور ليستعد الناس بعدها لموسم الجني والذي يسمى " الكصاص" .وينتهي الموسم مع بدا علامات الشتاء، بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني . "بابنيوز" تجولت ميدانيا في بساتين النخل العراقية العامرة، حيث يصبح موسم الجني فرصة للتعاون بين الأسر والعوائل .

يغسل الحاج حليم مع أبنائه الثلاثة بقايا التمور الساقطة على الأرض قبل أن يبدأ بالجني الحقيقي حيث تصبح التمور مرنة الى درجة كبيرة لتخرج منها السوائل . بعدها تبدأ مرحلة القطاف الحقيقي . ويصعد أشخاص أكفاء النخلة الباسقة ليقطف الثمر من أعلى النخلة .

ويأسف الحاج حليم لانحسار دور النخيل في الحياة بسبب الانخفاض في أعدادها، وقلة المردود الاقتصادي الذي يوفره ثمرها، إضافة إلى صعوبات تقديم الخدمات للنخلة بسبب انحسار الماء وغياب المعدات المناسبة . وينتظر صاحب البستان الحاج حميد موسم الجني بفارغ الصبر لكي يبيع ما جادت به بستانه . ويتألم الحاج حميد لان شبح الحاجة والعوز بدت عليه مثلما بدت على بستانه التي لاتصلها المياه .

يقول الحاج حميد ... النخلة تجود عليك بقدر الخدمة التي تقدمها لها وأنا طيلة السنوات السابقة لم اخدمها بسبب مرضي وعدم توفر المياه إضافة إلى عدم امتلاكي القدرة لشراء مضخة مياه . ويتمنى أن يكون الأمر أفضل في موعد الجني المقبل.

يبدأ موسم جني التمر عادة منتصف شهر تموز، وله طقوس خاصة في البصرة وبابل وديالى والديوانية وكربلاء وباقي المحافظات التي يكثر فيها النخيل .

يصف نعيم حسين وهو شاب متخصص في قطف ثمار النخلة عمله بأنه يحتاج إلى طاقة جسدية وقدرة على تسلق النخلة، لاسيما النخلة الطويلة التي تحتاج إلى جهد إضافي .

يضيف : عندما تنضج "عذوق" التمر، يبدأ موسم الجني، وأقوم بتسلق النخلة الباسقة لأقطف أولى الثمرات الناضجة. ويسمى التمر في مراحل النضوج الأولى "بالرطب"، ويتحول لونه إلى الأصفر الذهبي.

وتشترك النساء في موسم القطاف ويطلق عليهن اسم "الطواشات"، وهن زوجات الفلاحين وبناته وأخواته وبنات الجيران.

ويعصر التمر الناضج جدا لتحويله إلى عصير التمر "الدبس". حيث تعلق سلال التمور ويجمع ما يسيل منها من عصير، ويكبس في حاويات من سعف النخيل تسمى "حلانات". وفي هذه الفترة تفتح مئات المكابس، التي يسميها المحليون بالـ"جراديغ"، لكبس التمر .

وتزيد أنواع التمر العراقي على ٦٠٠ نوع، أشهرها إضافة إلى أنواع الرطب، الديري والزهدي والخستاوي والحلاوي والبرحي والساير والخضراوي. وكان العراق يصدر في السبعينات أكثر من ٥٠٠ ألف طن من التمور سنوياً إلى أكثر من ثمانين دولة مغطياً حوالي ٨٠٪ من التمر المستورد إلى هذه البلدان. يقول حسن حميد أن شحة مياه الري تسببت في تقليص إنتاج التمور . ويضيف انه لاحظ تدهور إنتاج التمور العراقية منذ منتصف السبعينيات، وأحدثت الحروب إضرارا في البساتين عن تجريف البساتين .

مدير عام شركتها بهاء عبد الحسين لـ (المدى الاقتصادي):

بطاقة (كي) الذكية تحمل ٢٥٥ فعالية ٨٢ منها مصرفية

■ بغداد / المدى الاقتصادي

البطاقة الذكية هي بطاقة بلاستيكية شبيهة ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان إلا أنها تحتوي على معالج صغير وذاكرة.. غالباً تحتوي البطاقة الذكية على معلومات مهمة كالسجلات الطبية أو معلومات الحسابات البنكية للمستخدم.. في حالة سرقة البطاقة الذكية يكون من الصعب جداً على غير صاحب البطاقة معرفة الرقم السري الخاص بالبطاقة او ببصمة صاحبها، خدمة لم تكن معروفة في العراق وهي اليوم تحاول الولوج الى القطاعات الحيوية كافة لتكون البديل الأمثل.

■ ما الذي تمثله البطاقة الذكية في العمل المصرفي؟

– بطاقة (كي) الذكية هي إحدى الأدوات المصرفية وهي مرحلة الانتقال من النقد الحقيقي الى النقد الالكتروني، في السابق اي عمل مصرفي يتطلب زيارة المصرف، باستخدام نظام بطاقة (كي) الذكية تمكن المصرف من نقل الخدمة المصرفية الى خارج المصرف وتقدم اكثر الخدمات التي كانت مرتبطة في زمان ومكان محدد باستخدام هذه البطاقة تجعل الخدمات غير مرتبطة في مكان وزمان محددين من خلال تقديم الخدمة نفسها في محال الافراد والصيرفة وقد خلقت نوعا من المرونة لانها جعلت الحساب المصرفي حساباً متنقلاً، لأنها سهلت الكثير من الأمور منها سهولة الوصول الى الأموال المودعة وسهلت للمصرف نقل خدماته الى خارج المصرف والسيطرة على الكتلة النقدية بعد نقلها من الشارع الى المصرف ومن ثم الإفادة من هذه الكتلة النقدية من خلال استثمارها بشكل جيد، ومن خلال النقد الالكتروني سوف يتم تفعيل الاقتصاد وتحركيه بعد ان تعيد المصارف حركة الائتمان.

■ ماهي مراحل تنفيذ خدمات بطاقة (كي) الذكية ؟

اشتملت هذه الخدمات على ٢٥٥ فعالية ونشاط ، أبتدأ أولا بفعالية واحدة هي (دفع رواتب المتقاعدين) الذين يصل عددهم الى حوالي ٢ مليون متقاعد فضلا عن رواتب شبكة الحماية الاجتماعية الذين يقدر عددهم بحوالي مليون مستفيد حيث بدأ الاصدار في الاول من شهر آب الماضي وبواقع ٧٠٠ ألف بطاقة حيث يعد هذا الرقم قاسيا بالقياس الى تجارب مشابهة في دول عربية كالبحرين ، ومن المتوقع ان تصل الى حوالي مليون بطاقة نهاية العام الحالي .

أما المرحلة الثانية فأنها ستكون مع وزارات الدولة الاخرى لدفع رواتب موظفيها حيث ان العمل جار لتنفيذ هذه المرحلة ، وستكون المرحلة الثالثة مكرسة لاصدار هذه البطاقات للقطاع الخاص ، وستنفتح في المستقبل لتنفيذ بقية الخدمات ال ٢٥٥ خدمة حيث ان ٨٢ خدمة منها مخصصة للخدمات المصرفية وهي ذات جدوى اقتصادية من حيث أعطاء تسهيلات لحاملي البطاقة كالسحب على المكشوف وبنسبة معينة من الراتب مثلا .

ومن الامور الاخرى تطمح الشركة الى جعل التبضع لحاملي البطاقة من الاسواق على وفق الاقساط المريحة ، هذا فضلا عن امكانية تفعيل الصناديق الاستثمارية الحكومية لعرضها والحصول على البضائع .

ومن المزايا الاخرى اعطاء فرصة للمستثمرين في قطاع الاسكان لعرض الوحدات السكنية على حاملي هذه البطاقة وشرائها وكذلك بيع السيارات.

■ البطاقة تسهم في السيطرة على الكتلة النقدية

■ بطاقة (كي) تختلف عن غيرها وتعتمد على البصمة الحية

■ هل هذه البطاقة هي حصراً بالمصارف الحكومية؟

– لا بالتأكيد هي لكل المصارف وسبب بدئها في المصارف الحكومية لانها تستقطب الكثير من الزبائن وهناك طلبات مقدمة من مصارف أهلية وهناك خطة عمل مشترك معهم وقريبا سوف نجدها في المصارف الأهلية.

■ هل يتعلق الأمر هذا برأسمال المصرف ولها تعامل مع رأسمال المصرف الذي يشير الى حركة المصرف ونشاطه وعلاقته بالجمهور؟

– هي واحدة من الأدوات التي تسهل العمل المصرفي ونحن نتعامل مع المصارف المجازة ويجب ان تتوفر المتطلبات كأحد أدنى من التقنيات يجب ان تتوفر في المصرف لكي تستخدم هذه التقنية وهناك تفاهمات مع البنك المركزي لبلورة هذا التعاون مع المصارف لاقتناء هذه التقنية، وهناك حد أدنى من المتطلبات التي يجب ان تتوفر في المصرف من خلال التقنيات وأجهزة الاتصال والملاكات البشرية.. البرامجيات الشاملة التي يستخدمها المصرف في حالة لا يتوفر هذا الحد الأدنى نقوم نحن بتدريب الملاكات وتهيئة البرامجيات الشاملة ومساعدة المصارف في تقديم الخدمات للجمهور.

■ ما الذي توفره البطاقة الذكية في توفير قاعدة بيانات ليس في قطاع المصارف فحسب، بل تنفتح على قطاعات أخرى؟

– علينا ان نعرف مصطلح البطاقة الذكية لان هناك فهماً خاطئاً فأي بطاقة بلاستيكية يطلق عليها بطاقة ذكية والبطاقة الذكية في تعريفها العام هي يجب ان تكون فيها شريحة الكترونية (معالج)، فبطاقات الهواتف العمومية والشريط المغمط ليس بطاقة ذكية فيجب على كل بطاقة ذكية ان تحوي معالجاً الكترونياً وتكون لديها القدرة على القيام بعمليات حسابية ومعالجة البيانات، وبطاقة (كي) تختلف عن غيرها انها لا تعتمد على الرقم السري انما تعتمد على البصمة الحية وهي غير قابلة للتزوير والسرقة وعملنا مع المصارف المركزية في دول المنطقة هناك نوع من التعاون لكي يستخدموا بطاقة (كي) ونحن نستخدم بطاقاتهم ولكنهم طلبوا منا ولان هذه التقنيات غير متوفرة بسبب عدم تطوير تقنياتهم ان تعمل هذه البطاقات بالرقم السري ومن خلال استخدام البصمة الحية سوف تساعدنا على أن تخلق لنا قاعدة بيانات نظيفة وليس فيها تزوير او تكرار والمصارف في السابق كانت تعطي قروضاً وبعد فترة تكتشف ان الشخص المتقدم للقرض قد قدم أوراقاً مزيفة، باستخدام هذه البطاقة وربطها بالبصمة الحية لا يمكن ان تتكرر هذه الحالات.

ويمكن ان تنفتح على الكثير من الفعاليات لان فيها ٢٥٥ فعالية ٨٢ منها فعاليات مالية ومصرفية والبقية فعاليات مدنية فيمكن ان تكون شهادة جامعية ويمكن ان تكون بطاقة مدنية وإجازة سوق وبطاقة صحية.

■ هل يمكن ان نربطها في التعداد العام أو في الانتخابات لمنع التزوير؟

– نعم يمكن هذا لو أخذت مداها سنجد فيها قاعدة بيانات ونحن نعرض خدماتنا وهذا الامر يرجع للجهة المستفيدة ونحن نعرض خدماتنا للوزارات كل حسب اختصاصه، ويمكن ان ننفتح بها لتحقيق أهداف وغايات عدة فلو تولدت قناعة لدى وزارة الداخلية والدوائر التابعة التي تعنى بمنح البطاقات المدنية هذا الامر سوف يمنع الكثير من حالات التزوير ويمكن تغذية البطاقة بمعلومات متعددة في آن واحد او في مراحل متعددة ويمكن ان نضمنها معلومات عن العمر والجنس والوضع الصحي، ويمكن ان نستخدمها في التعداد السكاني الذي سوف يمنع التزوير ويوفر قاعدة بيانات مهمة، ويمكن لهذه القاعدة من البيانات ان تساعد في عملية التخطيط وهي خدمات ليس لها نهاية.

وهناك مثل بسيط لو اعتمدت الآن على الموظفين فلو فرضنا ان لدينا ٦ ملايين للموظفين فلو اعتمدنا هذا الرقم في الانتخابات القادمة فمعناه ان لدينا ٦ ملايين سجلاتهم نظيفة، والاعتماد على هذه البطاقة سوف يوفر البلايين من الدولارات وتختصر الكثير من الوقت وخاصة في حالة التعداد الذي يتم في يوم واحد لكي لا يحدث تنقل اما في حالة استخدام البطاقة لم تعد الحاجة الى كل هذا الجهد الكبير الذي تبذله أجهزة الدولة في يوم التعداد العام للسكان.

الاقتصادي | العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

بورصة الكويت تدرس شراء حصة هيئة الاستثمار في زين

■ الكويت / وكالات

قالت مجموعة الاوراق المالية الكويتية الاسبوع الماضي انها تدرس امكانية شراء حصة الهيئة العامة للاستثمار في شركة زين الكويتية للاتصالات أو جزء منها.

وكان بدر السعد العضو المنتدب للهيئة التي تدير الثروة السيادية للكويت قال الاسبوع الماضي ان الهيئة قد تدرس بيع حصتها البالغة ٢٤,٥ في المئة في زين رغم أنها ليست طرفا في محادثات بين المساهمين في الشركة ومشترين محتملين.

ووردت الاشارة الى الدراسة التي تجريها مجموعة الاوراق المالية في صحيفة الرأي الكويتية يوم الاحد.

ولم تذكر الشركة السعر الذي ستدفعه لشراء أسهم زين واكتفت بالقول انها تؤيد بيان الهيئة السابق بأن سعر دينارين للسهم سعر "جيد".

من ناحية أخرى قالت صحيفة أوان اليومية نقلا عن مصادر بهيئة الاستثمار ان الهيئة تلقت عروضا جديدة لبيع حصتها في زين وانها تدرس هذه العروض الان.

وقالت الصحيفة "تشير المصادر الى أن الهيئة تدرس حاليا الطلبات المقدمة لها ولا تمانع في بيع نسبة مؤثرة من حصتها في زين اذا ما وجدت الفرصة المواتية للبيع وبقيمة تزيد على دينارين."

ولم يتسن على الفور الاتصال بالهيئة للتعقيب على هذا التقرير.

وفي الشهر الماضي قالت مجموعة الخرافي الكويتية انها وافقت على بيع ٤٦ في المئة من زين لمجموعة شركات تتصدرها مجموعة فافاسي الهندية وتضم شركة بهارات سانشار نيجام وشركة ماهاناجار تليفون نيجام والملياردير الماليزي سيد مختار البخاري.

وقال العضو المنتدب لهيئة الاستثمار الكويتية ان سعر دينارين للسهم الذي أعلنت مجموعة الخرافي انها ستحصل عليه من مجموعة الشركات هو "سعر جيد".وفي تموز الماضي باعت هيئة الاستثمار حصة تبلغ ١٩,٨ في المئة في بنك بوبيان الاسلامي في مزاد تنافست فيه مجموعة الاوراق المالية مع بنك الكويت الوطني.

صندوق النقد يتوقع تراجع النمو الاقتصادي في الخليج

■ اسطنبول / وكالات

قال صندوق النقد الدولي يوم الاحد ان من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي بدول الخليج العربية المصدرة للنفط ليسجل ٠,٧ بالمئة هذا العام الا أنه سيشهد انتعاشا في ٢٠١٠ ليبلغ ٥,٢ بالمئة بفضل ارتفاع ايرادات النفط.

وقال الصندوق ان من المرجح أن تسجل السعودية وخمس من البلدان المجاورة في أكبر المناطق المصدرة للنفط في العالم فوائض مالية تبلغ ٥,٣ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي هذا العام مقارنة مع ٢٧,٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٨.

وأضاف الصندوق أن تلك الفوائض ستبلغ ١٠,٤ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة خلال العام المقبل.

الى ذلك قال مسعود أحمد رئيس ادارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي في بيان ان معدل النمو الفعلي للناتج المحلي الاجمالي خلال ٢٠٠٩ في منطقة الخليج - بما في ذلك الامارات والكويت وقطر وعمان والبحرين - سيتراجع عن النسبة المقدرة العام الماضي عند ٦,٤ بالمئة.

وأضاف أحمد أن الاحتياطيات الهائلة بالمنطقة والتي تراكمت على مدى ست سنوات جراء ارتفاع أسعار النفط حمت المنطقة من أسوا مراحل الازمة الاقتصادية التي دفعت بعدد من أكبر الاقتصادات العالمية الى الركود.

وتابع أحمد في اشارة الى البلدان الخليجية وعدد من البلدان الاخرى المصدرة للنفط في الشرق الاوسط ان انفاق البلدان المصدرة للنفط رغم الازمة المالية خفف من تأثير اقتصاداتها وترك "اثارا جانبية ايجابية" على الدول المجاورة.

وأشار أحمد الى أن على الدول مواصلة الانفاق العام خلال العام المقبل اذ لم يتعاف العالم من الازمة بعد.

في أعقاب الازمة المالية العالمية رفعت البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج مستوى الانفاق العام اذ تعهدت السعودية وحدها وهي أكبر اقتصاد بالوطن العربي بتوفير ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار لدعم النمو.

وفي ظل تراجع معدلات التضخم في معظم البلدان الخليجية عن مستويات قاربت المستويات القياسية المسجلة في عام ٢٠٠٨ تمكنت الحكومات من الاسراع بوتيرة الانفاق دون الخوف من الضغوط التضخمية.

ويتوقع اقتصاديون أن يسجل عدد من البلدان الخليجية معدلات تضخم سلبية هذا العام ويرجع ذلك بصورة رئيسية الى تراجع أسعار المنازل. وترتبط كافة البلدان الخليجية فيما عدا الكويت عملتها بالدولار الامريكي. وتحولت الكويت عن ربط عملتها بالدولار وربطتها بسلة من العملات الاخرى في عام ٢٠٠٧.

وقال أحمد انه لا يوجد ما يدعو للقلق بشأن العلامات على التضخم وانه قد يكون من الجيد أن يبقى الامر على ما هو عليه بالنظر الى سياسات أسعار الصرف في الكثير من تلك البلدان.

وقال الصندوق ان من المتوقع أن ترتفع ايرادات النفط خلال ٢٠١٠ في ظل ارتفاع الاسعار والتوقعات بعودة ظهور الطلب العالمي الامر الذي سيسمح للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الاوسط - بما في ذلك الجزائر وايران والعراق وليبيا والسودان واليمن - الى اعادة بناء مراكز الاحتياطيات العالمية الخاصة بها بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار في ٢٠١٠.

وهوت أسعار النفط الخام من مستوياتها القياسية المسجلة عند ١٤٧ دولارا للبرميل في يوليو تموز ٢٠٠٨ لتصل الى ما يزيد قليلا على ٣٢ دولارا للبرميل في ديسمبر كانون الاول الا أنها انتعشت ليجري تداولها عند سعر يقارب ٧٠ دولارا للبرميل في اغسطس اب الماضي.

وأبقت الكثير من البلدان في المنطقة على مستوى الانفاق العام مرتفعا لمساعدة اقتصاداتها على مواجهة الازمة المالية العالمية.

ولم يوفر صندوق النقد الدولي توقعاته المنفصلة للنمو في كل دولة على حدة.

شركتان بريطانية وصينية توقعان مبدئياً لتطوير حقل الرميلة

■ دبي / وكالات

وقع العراق اتفاقاً مبدئياً مع كل من المؤسسة القومية الصينية للبترول، سي.ان.بي.سي CNPC، وشركة النفط البريطانية BP لتطوير حقل رميلة بالعراق، الذي يعتبر أكبر الحقول النفطية العراقية.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية في الصين "شينخوا" أن الشركتين - البريطانية والصينية، وقعتا بالأحرف الأولى مع وزارة النفط العراقية الاسبوع الماضي في صفقة تتطلب استثمار أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكي.

وسيعرض الاتفاق المبدئي على مجلس الوزراء العراقي للموافقة عليه، ومن المتوقع إبرام الاتفاق النهائي قبل نهاية العام الجاري، حسب المصدر.

وتهدف الشركتان إلى رفع إنتاج العراق من النفط إلى ٢,٨٥ مليون برميل من مستواه الحالي الذي يزيد قليلا على مليوني برميل يوميا.

وتسعى BP البريطانية الحصول على حصة من المشروع نسبتها ٣٨ في المائة و ٣٧ في المائة ة للمؤسسة القومية الصينية للبترول، وتبقى نسبة الربع - ٢٥ في المائة - للعراق.

ونقلت صحيفة "تشاينا ديلي" أن أن الشركتين البريطانية والصينية تمكنتا من ضمان الفوز بالعقد بعد خفض أتعابهما الى ٢ دولار عن كل برميل ينتج.

ويساهم حقل "الرميلة" بنحو نصف إنتاج العراق من النفط، وتبلغ طاقته الإنتاجية ١,١ مليون برميل يومياً، ويحتوي على احتياطي نفطي قدره ١٧ مليار برميل.

وكانت الحكومة العراقية قد أبرمت في يوليو/تموز اتفاقاً مع كونسيرتيوم تقوده شركة BP البريطانية لتطوير حقل نفط الرميلة، بعد مناقصة كبيرة فشلت فيها شركات أجنبية أخرى.

وتعد المناقصة التي أعلن عنها العراق الأكبر للشركات الأجنبية منذ بدء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، والتي أثارت جدلا في طريقة عرض عقود النفط، إذ أنها لا تعد الطريقة المعتادة لمنح تلك العقود.

وقد رفضت شركة اكسون موبيل الأمريكية شروط الحكومة العراقية المتعلقة بالرسوم على البرميل من إنتاج الحقل الذي يحوي مخزونا نفطيا عند ١٧ مليار برميل، في وقت كان مراقبون يقولون إن السياسة ربما تلعب دورا في تلزيم العقود.

ويهدف العراق إلى زيادة إنتاجه من النفط من ٢,٤ مليون برميل في اليوم إلى أكثر من أربعة ملايين برميل يوميا خلال الأعوام الخمسة المقبلة."

الدولار الامريكي يحقق ارتفاعا جيدا بعد تراجعات متتالية

■ واشنطن / وكالات

حقق الدولار الامريكي مكاسب جديدة بعد تراجعات على خلفية تصريحات ادلى بها رئيس البنك المركزي الامريكي (الاحتياطي الفدرالي) بن بيرنانكي وقال فيها انه يعتزم ضبط السياسة النقدية وجعلها اكثر صرامة لكن بعد تعافي الاقتصاد الامريكي.

وادت تعليقات بيرنانكي الى التخفيف من حدة القلق في الاسواق من التأثيرات التضخمية لبقاء معدلات اسعار الفائدة الامريكية على حالها، والتي تتراوح بين صفر وربع نقطة مئوية.

كما ان ارتفاع معدلات الفائدة يمكن ان تجعل من العملة الامريكية استثمارا افضل واكثر جاذبية.

ودفعت تعليقات المسؤول المالي الامريكي الدولار الى الارتفاع بمعدل اربعة اخماس نقطة مئوية، كما حقق

مكاسب امام الجنيه الاسترليني واليورو.

فقد تراجع الجنيه بنحو ثلث نقطة مئوية امام الدولار، ليصل الى نحو ١،٦٠٢ دولار للجنيه.

وتراجع اليورو بنحو ٠،٤٥ في المئة ليصل امام الدولار الى ١،٤٧٢، في حين بلغت قيمة الدولار نحو ٨٩،١٠ ين ياباني.وقال بيرنانكي، في مؤتمر صحفي عقده في مقر البنك في واشنطن الاسبوع الماضي ، ان "سياسات الحماية ما زالت مطلوبة لفترة اطول".

واضاف: "لكن عند مرحلة ما، وعندما يتعزز التعافي الاقتصادي، سنحتاج الى ضبط السياسة النقدية لتجنب ظهور مشكلة التضخم لاحقا".يشار الى ان معطيات الاقتصاد الامريكي، وهو الاكبر في العالم، تشير الى انه يتجه الى التعافي، وان على نحو متعثر وبطيء.

فعلى الرغم من ان الارقام اظهرت ان الشركات الامريكية اقالت عمالا وموظفين اكثر من المتوقع خلال سبتمبر/ ايلول الماضي، الا ان المعطيات التفصيلية للاسبوع الماضي تشير الى ارتفاعات في مبيعات التجزئة.

كما بينت المعطيات ان طوابير العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة انحسرت الى اقل معدلاتها خلال تسعة اشهر.

جنرال موتورز تبيع مصنع هامر

■ نيويورك / وكالات

أعلنت شركة جنرال موتورز الأمريكية بيع مصنع سيارات هامر إلى شركة سيشوان تنجزونج الصينية ومستثمر اخر مقابل مبلغ لم يتم الإفصاح عنه.

وقد استحوذت الشركة الصينية على ٨٠ بالمائة من اسهم هامر بينما اشترى المستثمر سولانج دوجي ٢٠ بالمائة الباقية من اسهمها.

وكانت جنرال موتورز قد اشترت علامة هامر في عام ١٩٩٩.

وكانت هذه السيارة قد أنتجت في البداية خصيصا للاستعمالات العسكرية ثم طرحت في الأسواق.

يشار إلى أن مبيعات الهامر وهي من سيارات الدفع الرباعي الفارهة قد تراجعت بصورة كبيرة بسبب الأزمة المالية العالمية التي اضطرت الأمريكيين بصفة خاصة للتخلي عن السيارات التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود.

وقد اعتبر البعض أن الهامر باستهلاكها الكبير للوقود مثلت نموذجا لفشل صناعة السيارات في الولايات المتحدة.

أما مؤسسة سيشوان تينجزونج للصناعات الثقيلة التي اشترت الهامر فقد اعلنت أنها تسعى لتطوير الهامر خاصة فيما يتعلق باستهلاك الوقود.

وقالت جنرال موتورز في بيان رسمي إنها توصلت إلى مذكرة تفاهم مع الشركة الصينية التي ستتولى مسؤولية الإدارة العليا وإدارة عمليات وحدات إنتاج الهامر.

وكانت جنرال موتورز قد طرحت هامر للبيع منذ نحو عام آملة الحصول على ٥٠٠ مليون دولار ولكن محللين يستبعدون أن تزيد قيمتها عن مئة مليون دولار.

تأمل جنرال موتورز في أن يسهم هذا الاتفاق في إنقاذ نحو ثلاثة آلاف وظيفة داخل الولايات المتحدة التي ستبقى المقر الرئيسي للهامر.

وتعد هذه المرة الأولى التي تمتلك فيها شركة صينية إحدى العلامات الأمريكية في مجال صناعة السيارات مما يعكس مدى الأزمة التي تواجهها هذه الصناعة في الولايات المتحدة.

وكانت عدة شركات صينية سواء لصناعة السيارات أو قطع غيارها قد عرضت شراء بعض أصول شركات صناعة السيارات الأمريكية.

براون: الاقتصاد البريطاني سينمو بشكل أسرع في العام القادم

■ لندن / وكالات

قال رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون، إن أقتصاد بلاده سوف يشهد نمواً أسرع من المتوقع في العام المقبل، وأن إشارات المحافظين في أن البلاد ستكون أمام سنوات متعبة وخيارات صعبة من أجل دفع النمو ليس منطقياً.

وأبدى براون تفاؤله بنمو متزايد لاقتصاد بلاده في العام المقبل، في الوقت الذي يرى فيه أن خطة خفض الإنفاق العام التي طرحها حزب المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون، لن تعمل إلا على إطالة فترة الركود الاقتصادي.

وفي مقابلة مع صحيفة "ديلي تليغراف" البريطانية قال براون : "إذا كان لديك خططاً للنمو، وخططاً لخفض حجم البطالة، وتحفيز الاقتصاد والتقدم به إلى الأمام، يمكنك حتماً تحقيق النمو."

وأضاف: "أعتقد أن الناس اقتربت من رؤيتنا بأن بريطانيا قادرة على العودة إلى النمو بمعدلات أعلى في السنة القادمة، بشكل أفضل مما توقعه الناس، وبمعدلات أعلى مستقبلاً."

وتابع براون : "قلنا أن الاقتصاد سينمو بمعدل ١,٥ في المائة في العام المقبل، وبدأ الكثير من الناس يشاركونا هذا الموقف، بعد ما شاهدو من تحسن في الوضع الاقتصادي في الأشهر القليلة الماضية."

ومن المتوقع أن تفاجئ تصريحات براون الاقتصاديين في بلاده، والذين يبدون أقل تفاؤلاً مما عليه رئيس وزرائهم، فيما يتعلق بمعدلات النمو، كما يتوقع أن يهاجمه حزب المحافظين معتبرين أنه يضلل الناس ولا يخبرهم حقيقة الوضع الاقتصادي.

وشن براون هجوماً على المحافظين وسياستهم وتعاملهم مع الأزمة المالية، معتبراً أن السياسات التي يدعو لها الحزب، والتي تعتمد على خفض الإنفاق العام ستوصل البلاد إلى الهاوية.

وقال براون في هذا الصدد : "إنهم مخطئون بشأن التعافي والنمو، لقد رأينا هذا الأسبوع أنهم لا يملكون أي سياسة لإعادة بريطانيا للنمو من جديد."

وأضاف : "فالتعليم والصحة لا يمكن لهما الاستمرار بشكل طبيعي في ظل حجم خفض الإنفاق الذي يتكلم عنه المحافظون، هل يرغب الناس في أن يكون جزءاً من استراتيجية تقود بريطانيا للنمو، أم أنهم سيكونون جزءاً من خطة متشائمة ستقودهم إلى عصور من التقشف."

ويعيش حزب العمال الذي يتزعمه غوردون براون أسوأ حالاته السياسية بسبب انخفاض شعبيته بعد الأزمة المالية العالمية، فيما يتقدم زعيم المحافظين ديفيد كاميرون في استطلاعات الرأي معتبرين أنه قد يكون أفضل من براون في رئاسة الوزراء.

الاقتصادي | العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

وزير التجارة وكالة لـ(المدى الاقتصادي):

البطاقة التموينية تقتطع من الفقراء ليستفيد منها الأغنياء .. واقترحنا حجبها عن الميسورين

■ حوار / احمد مطير

أستلم مهمة وزارة التجارة بعد أن شابت عمل وزيرها شكوك واتهامات أطاحت به ومازال قيد القضاء، واجتهد لان يصلح ما أفسده الدهر وهو مازال في بداية المشوار.

(المدى الاقتصادي) حاورته عن شجون البطاقة التموينية، وتجارة السيارات وحركة التبادل التجاري وإمكانية تطوير القطاع الخاص والارتقاء بعمل الأسواق المركزية عبر حوار لا تنقصه الصراحة.

■ تكتسب البطاقة التموينية أهمية بالغة لأنها تعين شرائح واسعة من المواطنين، ما ستراتيجية وزارتكم بشأن البطاقة التموينية توزيعا وتطويراً؟

– في الواقع البطاقة التموينية وسلة المفردات الموجودة فيها كان الهدف الأساسي منها هو توفير غذاء متكامل لصحة الفرد وفقا لمعايير دولية، وقد وضعت في فترة زمنية حرجة مر بها العراق لم يكن يتمكن المواطن من الحصول على الحد الأدنى من الغذاء الصحي والكافي وبما يتناسب مع مستلزمات العيش الكريم على وفق المعايير الدولية وهذه الفترة هي فترة العقوبات الاقتصادية، في الواقع استمر هذا البرنامج مع تطويره حيث وفرت هذه المواد التي تحتوي على السكريات والكاربوهيدرات والنشويات والبقوليات والكالسيوم بسبب ان الوضع كان هناك حاجة ملحة الى الاستمرار بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣، ولكن وجدنا مع تقدم الزمن والانفتاح التجاري والاقتصادي دخلت العراق مختلف المواد فلم يعد المواطن العراقي محروما من أي مفردة من مفردات البطاقة التموينية أو غيرها ولكن ليس الجميع قادراً على الحصول عليها ومع ذلك استمرت الدولة بتوفير هذه المواد وأصبح هناك تحسن في الوضع المعيشي بشكل إجمالي وبالتالي يقتضي ان نعيد النظر بما يخصص للبطاقة من هذه الأموال والتي أصبحت تستهلك الكثير من ميزانية الدولة وكان هناك اضطرار لتقليص هذه الميزانية مما ترتب عليه نقص في الأموال التي توفر هذه المفردات بنوعية جيدة للمواطنين وهذا يعني انك لا تستطيع ان توفر المفردات من النوعية (أ) أو (ب) أو (ج) ربما ما خصص من أموال لن تمكنك الحصول الا على النوعية (د) وفي هذا الإطار أصبحت البطاقة التموينية تشكل ثقلاً على كاهل الدولة وأنا هنا أتكلم عن الستراتيجية وليس الأداء كأن تكون عملية التوزيع سيئة أو ان مفرداتها تغير نتيجة الفساد كل هذه الأمور تخص عمليات الأداء نحن نتكلم عن أصل البطاقة التموينية ولكي لا يكون هناك خلط بين الاثنين، إذاً نحن ألان في مرحلة إعادة النظر في البطاقة التموينية، وهي هل ان البطاقة التموينية مفيدة من جميع جوانبها للمواطن؟ وقد شكلت لجان من حيث دراسة البطاقة التموينية كماً ونوعاً وتأثيراً وأنا أتحدث ألان بصفتي مواطن لا بصفتي مسؤول وبشقي المسؤولية مسؤول في الدولة ومجلس الوزراء وألان مسؤول في وزارة التجارة وأنا أرى ان البطاقة التموينية بشكلها الحالي ليست في مصلحة الفقراء لأنها تقتطع من الفقراء ليستفيد منها الأغنياء، فماذا يستفيد الفقير من البطاقة التموينية؟

يستفيد النزر اليسير جدا ولكن الأموال الأخرى تذهب الى الأغنياء لان يستفيدوا من البطاقة وهم لديهم الأموال لان يشتروا مفرداتها، ألان البطاقة هي التساوي في العطاء لغير المتساوين وهذا ظلم، الآن الذي راتبه مليون أو أكثر أعطيه هذه المفردات مع الذي ليس لديه راتب، فهل يجوز ان نعطي لمن لديه راتب ونساويه مع الذي ليس لديه راتب؟! لو كانت غير موجودة ويتوقف عليها الحياة وبيد الدولة فقط لان الطعام حق الجميع وهذا الحق يجب ان يتساوى فيه الجميع ولكن مفردات البطاقة موجودة في السوق وهي في متناول الجميع.

الأموال التي تصرف والتي قد تصل الى ستة مليارات دولار يستفيد منها ٣١ مليون ونصف مواطن وعندنا في العراق نسبة الفقراء ٢٣٪ بمعنى ان ربع العراق فقراء ونحن نخصص ستة مليارات دولار للبطاقة التموينية حصة الفقراء والمحتاجين الذين هم ربع سكان العراق حصتهم مليار ونصف في حين أربعة مليارات ونصف تذهب الى الأغنياء أو الناس غير المحتاجين للبطاقة التموينية ويمكن ان نستفيد من الأربعة مليارات ونصف من خلال التوجه الى مشاريع خدمية واستثمارية في المناطق الفقيرة، والفقراء عندنا أما ليس لديهم فرصة عمل أو يعيشون في بيئة لا تتناسب مع كرامتهم الإنسانية ومن خلال هذه المبالغ نستطيع ان نوفر فرص عمل أو نحسن من نوع الخدمات في مناطقهم، إذاً البطاقة التموينية بشكلها الحالي احد معوقات التنمية لأنها أموال تذهب لمن لا يستحق.

وهناك حلول كثيرة ولكنها تحتاج الى قرار جريء، الحل هوان نعطي للفقير لا الغني لان الأخير يمكن ان يأكل ما يشاء وان يشتري ما يريد وبالتالي اقترحت أنا اقتراحاً وهو ان يكون هناك تدرج في عملية المعالجة وهي ان ندعم بقدر الدخل بأن يوجه الدعم للطبقات الأكثر فقراً، ندعم الفقير أكثر وندرج الى الغني وندعمه بالأقل وهذه هي العدالة فالتساوي بالعطاء بين غير المتساوين ظلم ولكن إذا كان العطاء كلا بحسب احتياجه هذا هي العدالة، بمعنى إننا نمنح البطاقة التموينية بحسب الدخل مع أنها تكلفنا شهريا ٢٧ ألف دينار للفرد الواحد فالمواطن الذي دخله ٢٠٠ ألف تمنح مفردات البطاقة مجاناً أو بسعر رمزي أما إذا كان راتبه ٣٥٠ أو ٥٠٠ ألف نأخذ منه ٢٠٠٠ دينار للفرد الواحد، والذي راتبه ٥٠٠ الى ٧٥٠ ألف نأخذ منه ٤٠٠٠ عن الفرد أما الذي راتبه من ٧٥٠ الى مليون نأخذ منه ٧٠٠٠ عن الفرد والذي يزيد دخله على المليون وربع نأخذ منه ١٠ آلاف عن الفرد وما يزيد راتبه على المليون ونصف نأخذ منه ١٥ ألفاً عن الفرد والمواطن هنا حر في أخذ الحصة التموينية بالمقابل سوف نوفر له الحصة في وقتها وبنوعيات جيدة.

بالتأكيد هذه الأموال سوف تخفف من معدل الأموال التي تخصص للبطاقة التموينية وبالتالي يمكن ان نوجه هذه الأموال في بناء المدارس والمستشفيات وغيرها، وهذا احد التوجهات وهناك توجه آخر هو التقليل من مواد البطاقة الى خمس مواد رئيسة فقط وحذف المواد الأخرى كالصابون والحمص والحليب وإبقاء الرز والطحين والسكر والزيت والشاي والمساحيق وهذا الأمر وفق دراسات مسحية أعدتها لجنة متخصصة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

والمهم هو ان نرشد عملية العطاء ألان العطاء للجميع بنفس القيمة هذا الأمر ليس عدلا ومن السنة القادمة علينا نوجه البطاقة للطبقات الأكثر فقراً ونحسنها لهم ، أما التوجه الثالث هو ان نخفض من كميات مفردات البطاقة التموينية فلو خفضنا كيلواً واحداً من حصة الفرد الواحد من مادة الطحين الذي يكلفنا ٧٠٠ دينار وحسب الدراسة وجدنا ان ٣٠٪ من العراقيين لا يستخدمون الطحين فقسم منهم يبيعونه بسعر ٢٥٠ ديناراً وقسم منهم يستخدمه كعلف حيواني وقسم آخر تأخذه شركات وتحوله الى طحين صفر، بل وحتى ان قسما منه يصدر الى خارج العراق حسب بعض المعلومات.

وهذه النسبة الـ ٣٠٪ تكلف سنويا من الطحين الذي لا نستفيد منه هو أكثر من مليار دولار أليس هذا هدراً؟ ولو ننقص من حصة كل فرد كيلوا واحداً سوف يوفر لنا أموالا كثيرة.

إذن يجب ان نعيد النظر في البطاقة وفي ضوء المستجدات المتعلقة بالدخل وبتوفر المواد داخل الأسواق.

■ ولكن في حالة تقليل الحصة التموينية هل يستوعب السوق العراقي النقص الحاصل، وهل هناك ضمان لعدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ثم أي المقترحات التي سوف تأخذ بها الوزارة؟

– علينا خلال هذه الفترة ان نفتح المجال للتجار للاستيراد المواد الغذائية ولكي يعوضوا النقص الحاصل ولكن في الوقت نفسه ان تكون هناك عملية توازن في الأسعار حتى لا يتأثر السوق، صحيح ان المسألة ليست سهلة ويجب ان تكون لدينا الجرأة لان ننطلق.

وألان نحن كوزارة ندرس المقترح الأول هو التدرج وقد يكون هذا المقترح لمدة سنة ومن ثم نتحول الى التقليص بعد ان نهيئ السوق ومقترح آخر هو مسألة التخفيض وهو ان نعطي خمسة كيلوات من الطحين بالسعر المدعوم وأربعة كيلوات بسعر السوق وهذا يوفر لنا الكثير أيضاً لان هناك الكثير من الشرائح لا تستخدم الطحين وهناك أفكار أخرى التعامل مع البطاقة التموينية من حيث التوزيع لو بقيت كما هي بأن تعطى تخصيصات البطاقة التموينية للمحافظات كل محافظة تتكفل بعملية الشراء والتوزيع مع أن هذه الخطوة فيها الكثير من المحاذير منها عدم الخبرة في عمليات الشراء، الآن ستراتيجية وزارتنا الرقابة على المفردات بشكل دقيق من حيث نوعيتها و الفحص كذلك عملية الخزن فعلنا المفتش العام والرقابة التجارية وفعلنا إدارة التموين والتخطيط وحسنا عملية النقل

بين المحافظات والموانئ ونحن نتعامل مع إطعام ٣٢ مليون مواطن ونحن نتعامل ٨ ملايين طن سنويا شراءً وخزناً وتوزيعاً ولدينا اكثر من ٦٧ الف وكيل وإدارة هؤلاء ليست بالسهلة مع ذلك تسير بشكل أفضل من السابق، اذاً البطاقة التموينية هي جل اهتمامنا نوعاً وكماً ومعالجة.

■ مع هذا لم يلمس المواطن العراقي أي تطور في توزيع مفردات البطاقة التموينية برغم الوعود التي قطعتها الوزارة بعد تسنمكم لمسؤوليتها؟

– انا احتج على هذا السؤال لان فيه ظلماً كبيراً وتجنياً على حجم العمل الذي قامت به الوزارة خلال أربعة شهور، وانا متابع يوميا لحركة التوزيع ومسخر الصحافة وحتى أعضاء مجلس النواب من اجل مراقبة عمليات التوزيع ولقد وزعنا الحصة التموينية وخاصة في شهر رمضان وانا أتحدى كل من يقول عكس هذا وقد قمنا بعمل غير عادي بأن نوصل المواد الى المواطن بأسرع وقت ممكن وكل المناطق استلمت حصتها وهناك الكثير من المنصفين يقدرون عملنا وسبب التأخر هو في عملية التوزيع التي تتطلب وقتا.. قبل فترة اتصل بي احد أعضاء مجلس النواب وقال لي: ان منطقة الاعظمية لم تستلم مفردات البطاقة التموينية وحين أجريت اتصالاتي للتأكد من صحة هذه المعلومات تبين ان هناك بعض المواد لم تصل وانا افرح كثيرا حين يكون للصحافة دور في عملية التقويم لانها عيوننا في مراقبة الأداء ولدينا رقابة فعالة ومتابعة يومية لمراقبة الأداء وقد تمكنا ان نوفر المفردات وصحيح اننا نتأخر في الوصول الى بعض المناطق بسبب آليات العمل وقد نجحنا بشكل جيد في اداء عملنا.

■ ما السبيل الى تطوير القطاع الخاص اذا ما عرفنا ان في وزارتكم دائرة خاصة لتطوير هذا القطاع؟

– القطاع الخاص في العراق خلال هذه السنين الطوال قبل التغيير كان قطاعا مضمراً نتيجة للاقتصاد الشمولي الذي كانت تمارسه الدولة والذي قتل المبادرات الفردية وليس هناك انفع للمواطن من ان يتحرر السوق وتتحر الأسعار ويدخل التنافس ولكن الأخير يحتاج الى رأس المال وكيف يأتي رأس المال؟

اذن نحتاج الى تمويل وبنوك قادرة على دعم رجال الاعمال العراقيين لعملية فتح الاقتصاد وهذه المسألة بالذات تحتاج الى تشريعات وقوانين ودائرة تطوير القطاع الخاص تعمل على وضع هذه الأفكار عن طريق الندوات والدراسات لكيفية تطوير الخاص، من جملة الامور لدينا صندوق يسمى صندوق دعم التصدير فحين يرى المنتج العراقي ان منتجاته مدعومة اذا أراد ان يصدرها سوف تشجعه هذه العملية على زيادة الإنتاج فحين تدعم الدولة هذا القطاع الخاص وتشجعه على الإنتاج سوف يكون لدينا نوع من الاكتفاء لان من لا يملك قوته لا يملك حريته لان نحن نعتمد على دول الجوار لو أغلقت الحدود يوما سوف نموت جوعاً، ولكن مع الأسف التاجر العراقي لا ينظر الى بلده، بل الى جيبه وهمه مصلحته لا مصلحة البلد مع هذا دعم القطاع الخاص وتطويره هو ركيزة أساسية ومهمة للمواطن لاننا حين ندعم القطاع الخاص معناها إيجاد حالة من التنافس تؤدي الى الاستقرار في السعر، وعملية الدعم غير واضحة لدينا بسبب عدم وضوح اقتصادنا وهناك بطء في وضع الستراتيجية الواضحة لعملية دعم القطاع الخاص واعتقد ان السنين القادمة هي سنين مخططة لدعم القطاع الخاص.

■ لماذا لم تلجأ الوزارة ومن خلال الشركة العامة للسيارات الى تبني الاستيراد بشكل مباشر وتوزيعها من خلال منافذ توزيعية متعددة؟

– الآن قمنا بهذا الدور كانت الشركة تتعامل بعقود الخدمة تكون ارباح الشركة ٥٪ فقط في حين تكون الارباح الى التاجر قد تكون هذه الوسيلة صحيحة في وقت ما لان التعامل مع الشركات المنتجة تتطلب ملاءمة مالية ، صحيح ان للشركة كانت علاقات مع شركات دولية معروفة ، بسبب القطيعة مع هذه الشركات وبسبب ان البنية التحتية للشركة كانت منتهية تقريبا وأول قرار اتخذته هو تقليص التعامل بعقود الخدمة وفتح الحوار مع الشركات الدولية المنتجة للسيارات وهناك اتصالات مع شركتي (تيوتا وكيا) وهناك معرض لترويج الاستثمار في العراق في ألمانيا وبشكل خاص للسيارات وهناك اتصالات لإعادة الاستيراد المباشر ولكن مع الأسف لدينا أموال محجوزة في وزارة المالية وهذا امر غريب لماذا؟ وعملية الاستيراد المباشر سوف يترتب عليه زيادة في الأرباح وإيجاد فرص عمل للمواطنين ولكن في الوقت نفسه يقتضي ان لا تعمل الدولة كتاجر يجب ان تترك التجارة للقطاع الخاص وهذا ضد التوجه المستقبلي للدولة ولكن طالما لم يأت وقت هذا التوجه والمواطن بحاجة اذن يجب ان نتماشى مع حاجة المواطن الى الوقت الذي تمكن من ان تخلص من هذه الشركة ويقدر المواطن الاستعانة بالسوق مع وجود عدد من الشركات المتنافسة، ونحن نحاول الان أن نهيئ هذه الشركات وبما فيها الشركة العامة للسيارات بتغيير قانونها ونحولها من شركة عامة الى شركة مساهمة عن طريق تحويل رأس أموالها الى أسهم تباع للجمهور للتحول الى قطاع مختلط ومن ثم الى قطاع خاص ونحن نسعى الى ان تقوم هذه الشركة في الوقت الحاضر بالاستيراد المباشر للتقليل من الأسعار ولتكون هناك حرية اكبر في الاستيراد.

■ تكتنف عملية تسجيل الشركات لديكم بعض الآليات القديمة التي لا تنسجم مع طبيعة التطور في البلد والحاجة الملحة لذلك، لماذا لم يصار الى تغيير قانون تسجيل الشركات؟

– نحن نحتاج الى إعادة النظر في قانون الشركات وقانون تسجيل الشركات وهذا الأمر من جملة اهتمامنا وهناك حزمة من القوانين ذات طابع اقتصادي الآن هي قيد إعادة النظر، الآن هناك نوع من الشركات لا توجد لدينا تسمى الشركات القابضة هناك رجال اعمال لديهم أموال كثيرة ويريدون ان يعملوا في جميع المجالات والشركة القابضة هي تقوم بإدارة وتمويل شركات أخرى وهذا غير موجود عندنا في القانون العراقي وهناك شركات المناطق الحرة وغيرها من الشركات وهناك خلط بين من يفتح مكتبا لشركة أجنبية وبين فتح فرع لها.

■ سبق وان أعلنت الوزارة في اكثر من مناسبة عن خطة لتأهيل الأسواق المركزية بطرق وأشكال جديدة إلا ان المواطن لم يلمس اي شيء من هذه الوعود اذا ما عرفنا انها غاية في الأهمية، ما السبب في ذلك؟

– المواطن الذي لم يذهب الى الأسواق لم يلمس شيئاً ومنذ الشهر السادس حينما تولينا مسؤولية الوزارة كان جل اهتمامنا الأسواق المركزية وقد اجتمعت مع مدير عام الأسواق المركزية وطلبت منه ان يكون للأسواق دور فاعل في توازن الأسعار في السوق ودعمته وسهلت له الانفتاح ليس على عقود الخدمة والتصريف انما على عمل المناقصات والشراء وكل من زار الأسواق المركزية في شهر رمضان الفائت يلمس حجم التغيير كما حدث في سوقي الرشيد والثلاثاء، والأسواق المركزية هي الان في مرحلة إعادة التأهيل بجهود العاملين بها وهي تخطو بخطوات متتابعة وبعملية تطوير مواقعها هذا جانب اما الجانب الآخر فأننا نسعى الى فتح مجال الاستثمار في الأسواق المركزية ولدينا مشروعان احدهما مع شركة إماراتية لاستثمار سوق المنصور بعد ان تقوم هي بإعادة تأهيله لمدة سنة وسيكون سوقاً نموذجياً بعد مفاوضات استمرت لمدة ثمانية أشهر ولدينا أيضاً سوق في كركوك سيكون الاستثمار فيه من قبل مستثمر عراقي، ومع بداية العام الدراسي وفرنا الملابس واللوازم الدراسية من اجل التخفيف عن كاهل المواطن العراقي لان أسعارها مناسبة جدا وهي الآن تسهم في توفير مختلف المواد وهناك تطور في عمل هذه الأسواق.

■ شهدت الأسعار الحكومية للمواد الإنشائية ارتفاعاً غير مسبوق اذا ما استثنينا سبب ارتفاعها في الأسواق العالمية، ما توجه الوزارة في دعم أسعار المواد الإنشائية؟

– الشركة العامة للمواد الإنشائية تسهم الان وبشكل واسع في تسريع عملية بناء مساكن المواطنين بشكل خاص والعملية التنموية بشكل عام وقد خفضنا اسعار المواد الإنشائية وتخفيض الأسعار في الشركة أدى الى الإقبال على شراء المواد وزاد من فرص البناء وهذا الأمر يؤدي الى زيادة فرص العمل واتجهنا أيضاً الى التعاقد مع المنتجين وبشكل مباشر لتقليل الكلف وفكرة هذه الشركات ليس الربح انما لها عمل تجاري ذو وظيفة اجتماعية وهامش الربح الذي تحصل عليه هو لتغطية كلف العاملين والصيانة ورأس المال.

ونحن نعمل على تطوير هذا الأداء مع إنني ضد القطاع العام بالمطلق ولكن لدينا ظرف يجب ان نطور هذا القطاع خدمة لمن يعمل به إضافة الى تحسين أدائه للصالح العام ولكن أقولها بأمانه ليس لدينا شعور وطني لدعم القطاع العام لذا القطاع الخاص ينجح لان صاحب المال حريص على ماله، والشركة الآن في عملية تطوير وانفتاح على الشركات العالمية ومع كل الدول المنتجة من اجل توفير جميع المواد بأسعار مناسبة.

■ هل ترى الوزارة جدوى ونفعاً في إقامة المعارض داخل وخارج العراق فهي لم تقدم أي شيء في تفعيل عملية الاستثمار او استقدام الشركات التي أعلنت عن رغبتها في الدخول الى السوق العراقية؟

– المعارض مهمة جدا في دعم القطاع الخاص من خلال جلب المنتج وهي من أهم الخطوات في عملية تقريب المنتج الدولي لتكوين علاقة وتعريف التاجر العراقي بهذه المنتجات المختلفة وبالتالي إقامة المعارض المتنوعة العامة والخاصة في داخل العراق وتشجيعها وهي من أروع انجازات الشركة العامة للمعارض، وإقامة مثل هذه المعارض في الداخل اهم من الخارج ونحن نأمل ان يكون معرض بغداد الذي سينطلق الشهر القادم تظاهرة اقتصادية دولية هي بداية التعامل مع التجارة الدولية .

وهناك نوع آخر من المعارض المتعلقة بالمنتجات العراقية لانها دعم لإنتاجنا الوطني ولانها جزء من النشاط الاقتصادي ومع ان منتجاتنا قليلة ولكن هذه المعارض فرصة لتسويق المنتج المحلي كالتمور والجلود والصناعات اليدوية.

■ البطاقة التموينية تكلفنا ما يقارب ٢٧ ألف دينار للفرد الواحد

■ نسعى في الوقت الحاضر الى استيراد السيارات بشكل مباشر

الاقتصادي
العدد (1627)السنة السابعة -الثلاثاء (13)
تشرين الاول 2009

تأخر أرقام سيارات المنفيست مشهد يربك أسواق

تفاجأت شوارع بغداد والمحافظات الأخرى بأسراب من سيارات المنفيست في ظاهرة عشوائية دونما تقنين أو ترتيب لعملية استيرادها من دول الجوار الإقليمي في ملمح جديد لم تألفه أسواق بيع وشراء السيارات! المشهد مربك وفوضوي ولم تنعكس آثاره على صعود الخط البياني لتجارة السيارات/ إلا ما يسد نهم المستهلك الذي حرم من انواع وموديلات السيارات في الزمن السابق، وظل المشهد شبه رسمي حيث لم يتم تسجيل السيارات في دوائر المرور بشكل دائمي وسط بروز ظاهرة الوكالات المسجلة لدى دوائر كتاب العدول من دون ان توضح الدوائر الحكومية المختصة مبررات ومسوغات التأخر في تسجيل سيارات المنفسيت بشكل دائمي.

■ **تحقيق/ آمنة عبد النبي**

(المدى الاقتصادي) وكعادتها في تتبع آثار الحدث الاقتصادي تجولت ما بين تلك الموديلات المتنوعة في محاولة للوقوف خلف ما يحمله مستهلكوها من أسباب على خلفية تأخر تسجيل سياراتهم لتخرج بعد ذلك بتلك الحصيلة المتصارعة من الآراء بدأها بحسرة (خالد كريم الجوراني) مستهلك قائلاً:

– الاستيراد في بداية السقوط كان مفتوحا ولا تثقله التعريفات الكمركية او التحدد بنوعية موديل سيارة معين عند الاستيراد وانما الأمر تحدده قيمة وذوقية المستهلك الى جانب ان السعر آنذاك يعد ملائما للجميع ولكن بعد فترة أصبحت هنالك ضوابط مرورية وتحددت نوعية السيارات وموديلاتها التي حتما رافقها ارتفاع ملحوظ في الأسعار، فأنا قد اشتريت سيارتي وهي من موديل متوسط الحداثة ثلاثة آلاف وأربعمئة دولار كما هو حال جميع المستهلكين وأصحاب سيارات المنفيست واليوم انا بحاجة الى الفين وخمسمئة دولار أخرى لشراء رقم تحمله سيارة يعود ميلادها الى ما قبل السقوط وذلك للحصول على لائحة رقمها الأصلي والسبب يعود هنا في هذا الارتفاع الملفت الى استغلال تأخير عملية تسجيل أرقام أصولية لسيارات المنفيست فما ذنب المستهلك وصاحب المركبة الذي ليس أمامه اليوم للحصول على رقم سوى شراء أخرى وتسقيطها للإفادة من الرقم فقط؟!

روتين خارج الحدود وداخلها

الروتين الإداري المتعلق في تسهيل مرور معاملة بيع سيارة المنفيست وتحويلها من مالكها الأصلي الى ذمة المشتري كان له حصة في إفشال محاولة الشراء التي كان يترقبها الشاب (حيدر خالد) طالب كلية حينما تحدث قائلاً:

– اتفقت مع احد معارفي الراغبين في بيع سيارته وهي من موديل (النترا) وبسعر خمسة عشر الف دولار وبما انه كان مستقراً في دولة الامارات فقد اتفقت مع المستورد على إجراء مكاتبة مدتها خمسة عشر يوما لحين وصولها باعتباره الشرط الذي يفصل مابين ملكية السيارة وحوزتها من عدمه ولكن للأسف فبانقضاء تلك المدة اتصل بي ذلك المالك من الإمارات وقال ان إجراءات وصولها وشحنها وتوريدها سيأخذ وقتاً يتعدى الخمسة عشر يوماً بحكم الروتين الذي يلف بشراكه سهولة تسيير امر المركبة الوافدة إضافة الى روتين دخولها الأكثر تعقيداً هذا الى جانب انني سأتحمل عند استلام السيارة قيمة الكمرك ناهيك عن الرقم الذي سيقع امر تدبره هو الآخر علي ففكرت كم انا بحاجة من اموال لحين وصول تلك السيارة العجيبة مصرفاً بذلك النظر عن شرائها!

موديل الستين عودة الى الخلف

مالك سيارة (النترا) تيسير جاسم عناد عبر عن وجهة نظره في هذا التأخير بالرأي:

– أنا أعول تأخير عملية تسجيل أرقام سيارات المنفيست الى الاعداد الهائلة لمستهلكي السيارات فلم يعد البيت العراقي يحتكم على سيارة واحدة كما في السابق وانما أصبح تقريبا اليوم كل فرد في العائلة له سيارته الشخصية والحل الناجع لذلك التراكم المتواصل في إعداد السيارات يجب ان يكون مرتبطاً بالبدء بعمليات تسقيط الموديلات القديمة وفسح المجال امام الحديثة للانتشار ولو توجهنا بأنظارنا قليلاً الى طبيعة أسواق السيارات في الدول المجاورة نجد ان كل دول العالم لاسيما الدول الخليجية لا تستهلك السيارة أكثر من ثلاث سنوات وهنا بطبيعة الحال الامر يعود للانفتاح والتطور الاقتصادي الذي تتمتع به تلك البلدان في حين ان العراق تجدين فيه وحتى اليوم ان موديل السبعة وخمسين يعمل والستين كذلك واعتقد ان وجود تلك الموديلات المتهالكة انا اراه هو السبب في عرقلة مسير السيارات والزحام المروري ومنظره حتما دليل على عودة المجتمع الى الخلف، لذا انا اتفق مع قرار تسقيط القديم او ترحيله على الأقل وفي تلك الحالة سنضمن موازنة في إدخال الحديث مقابل تسقيط القديم شيئاً فشيئاً.

زاد من نقمة الأسعار

من جانب آخر (اياد جبار عبود) كاسب تحدث عما سببه تأخير تسقيط الموديلات القديمة على حركة السير وسوق الأسواق معاً بالقول:

– لاشك ان عدد السيارات الداخلة الى العراق بعد أحداث السقوط هي من افرز هذا التعثر والتلكؤ في تسجيل أرقام أصولية لها فلا يمكن السيطرة على مئات آلاف من المركبات ودرجها بتلك السهولة ضمن الضوابط المرورية القديمة ومن المحال ايضا ان يتم تغيير رقمين في وقت واحد لان العملية أصبحت تراكمية وتزاحم للموديلات القديمة مع الحديثة واعتقد ان الجدوى التي تحركها مطالبة تسقيط الموديلات القديمة تعود الى تقليل عدد السيارات التي تسير بكثافة في الشوارع ولو جئنا الى تأثير حركة المنفيست على سوق السيارات في العراق نلحظ ان هنالك ارتفاعا في أسعارها قياسا الى السيارات القديمة التي يلهث المستهلكون اليوم خلف أرقامها، اما لو جئنا الى سوق البيع والشراء لتلك السيارات مقارنة مع الدول الأخرى فالعراق اقل أسعاراً بالنسبة لسوريا والأردن وحتى بالنسبة للخليج فنحن ارخص سعراً أيضاً.

نعمة المنفيست

عقيل الشويلي (موظف بالكهرباء)لم يرق له تسليط الضوء على السلبيات التي تركها تأخير موعد تسجيل أرقام سيارات المنفيست وتجاهل الايجابيات معتبراً الأمر متعلقاً بسلسلة من المروريات الإدارية حينما عبر عن وجهة نظره بالقول:

–لم يشهد العراق حركة تجارية واقتصادية تعود ثمرتها على الشعب الا بعد سقوط النظام والانتفاع مما أتاح الحراك التجاري الجديد في سوق السيارات فقد عانى الشعب العراقي وعلى مدار طوال تلك العهود من الفقر والحرمان من ابسط ضروريات الحياة فلم يكن بمقدر العائلة ذات الدخل المحدود ان تتمكن من شراء سيارة لها نتيجة لارتفاع الأسعار والضرائب المفروضة الى جانب قيود الاستيراد آنذاك ولكن اليوم وبعد تغييرات سنة الفين وثلاث أصبح دخل الأسرة والفرد العراقي يتسع لأن يتمكن صاحبه من الادخار وشراء سيارة واعتقد ان استيراد سيارات المنفيست ووجودها بصورة عامة هو نعمة اقتصادية كبيرة لا يمكن التغاضي عنها بالرغم من كل أثارها

التي تسبب الزحام المروري نتيجة الكثرة ولكن الأمر عائد الى إجراءات إدارية ترافق كل عملية تجارية وفي اي دولة لاسيما بلدنا الذي يلفه الإرهاب والارتباك الأمني فحتما ان مسألة التسجيل هي مسألة وقت وبمجرد ان يتم ترتيب المروريات إدارياً ستنتهي أزمتها.

أتوقع شللاً اقتصادياً

(حاتم كريم أبو حمزة) معقب معاملات ومستهلك أيضاً رجح من جانبه هذا التأخير لأسباب اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه قائلاً:

– هنالك احتمالات كثيرة مطروحة بهذا الشأن كأن تكون اقتصادية تتعلق بانفتاح السوق على الإقليم الاقتصادي على دول معينة وأسواق السيارات فيها مستقبلاً كاتفاقيات تجارية اما الاحتمال الثاني فأراه سياسياً لأنه من المعلوم بان معظم المعاملات التجارية الجارية بين الدول تتخللها مفاوضات وأوراق ضغط قد تصب في مصلحة طرف معين لذا انا أرى بان تأخير تسجيل سيارات المنفيست الداخلة الى العراق بعد أحداث الفين وثلاثة والتي تعتبر أسعارها مقارنة بالدول الأخرى هي مضاعفة بأنه رهن للوضع الحالي الذي يعيشه العراق وبالنسبة لمبدأ تسقيط السيارات

البيع والشراء

القديمة بدلاً من دخول الحديثة فأرى ان له جدوى اقتصادية تؤول لطرف معين طالما هنالك احتكار لجهة معينة والمصلحة برأيي ستؤول للدولة ولو جئنا الى الآثار السلبية التي يتركها تأخير تسجيل سيارات المنفيست على حركة البيع والشراء فمن المؤكد بأن ذلك التأخير سيؤدي الى شلل اقتصادي وسينجر الى بوصلة بيع وشراء الأدوات الاحتياطية كذلك.

الأرقام والبصمة العشرية قادمة

تضارب أسباب التأخير وما عزاه المستهلكون ومروجو عقود البيع والشراء بشأن تداعياته الاقتصادية والتجارية حملناه على شاكلة أسئلة الى مديرية الكمارك العامة فلم يجبنا القائمون على الامر هنالك لعدم وجود تصريح خطي من الوزير بالرد فتوجهنا الى مديرية المرور العامة لتضع بذلك حداً لأسئلتنا على لسان ناطقها العميد عمار الخياط (إعلام المرور العامة) الذي تحدث باستبشار قائلاً:

ان عدد السيارات الداخلة الى العراق بعد أحداث السقوط هي من افرز هذا التعتر والتلكؤ في تسجيل أرقام أصولية لها فلا يمكن السيطرة على مئات آلاف من المركبات ودرجها بتلك السهولة ضمن الضوابط المرورية القديمة ومن المحال ايضا ان يتم تغيير رقمين في وقت واحد

– لا يوجد بالأساس تأخر لتسجيل سيارات المنفيست ولوحاتها مع العلم اننا قمنا بتسجيل لوحات الأرقام في عام ٢٠٠٣ وهي ليست بالدرجة الأساس من اختصاصنا آنذاك وانما من اختصاص الهيئة العامة للكمارك التي باشرت دورها في عام ٢٠٠٤ولكنكم تعلمون سابقاً ان السيارة آنذاك يجب ان يثبت عليها رقم فحص مؤقت ولكي نحافظ على البيانات ونحدد الجريمة اذا كانت هنالك بسبب تلك المركبة وضعنا آلية أرقام الفحص فالسيارات بحاجة الى تسجيل مروري وقد صرح مدير المرور بأن الشهر السادس سيكون موعداً لتسجيلها وبعدها تم تأجيله الى الشهر السابع والأسباب هنا فنية بحتة فالأدوات والحاسبات ومكائن الطباعة بأكملها وصلت وقد باشرت الملاكات والفريق الألماني قبل العيد بتثبيتها وان شاء الله ستبدأ المباشرة بالتشغيل التجريبي لها قريبا وفيما يخص للمركبات الفحص المنفيست فسوف نبدأ اولا بالسيارات الحكومية ومن ثم المركبات الحديثة التي تستورد، اما سيارات المنفيست التي تسير الأن في الشوارع فهي مرتبطة بالمشروع المتكامل للتسجيل وهي بحاجة الى ثلاثة معامل في بغداد وفي كل محافظة موقع جديد بصورة متطورة وتختلف عن القديمة وتعتمد البصمة العشرية التي تحدد الجريمة والتي عليها ضبط وإحضار وأمور كثيرة فالمستمسكات التي تقدمها لأول مرة ستعطى رقماً ولا تحتاج بعدها الى إرسالها مرة أخرى في حالة شرائك لسيارة أخرى وحتى لو ذهبت حينها لأي محافظة فبمجرد ان تظهر المستمسكات يتم التسجيل ووفق النظام المتطور نحن حالياً كل العروض المقدمة الينا هي موجودة في لجنة العقود وعندما ترسو على شركة معينة سنباشر بالتنفيذ وإكماله في مدة أقصاها من ستة أشهر الى سنة.

وعن عملية المضاربة الشائعة اليوم في الأسواق التجارية وبين المستهلكين بشأن الحصول على أرقام قديمة لسياراتهم المنفيست وبأسعار مرتفعة جدا بينما العملية ذاتها في كردستان أيضاً موجودة ولكن تحت أيدي الحكومة وهي نفسها من يتولى تحديد سعر شراء الرقم الذي يقل سعره بأضعاف عن اسعار المنفيست في المركز العميد عمار أوضح أسباب ذلك التفاوت بقوله:

– لكي نكون واضحين في هذا التفاوت انا أؤكد ان حكومة إقليم كردستان لديها أرقام شاغرة على خلاف حكومة المركز وتلك الأرقام الشاغرة التي لم تثبت على اي مركبة بدأت الحكومة هناك ببيعها على المواطنين وبأسعار محددة من قبلها لكننا في المركز وفي بغداد والمحافظات ليس لدينا لوحات شاغرة لمنحها أمام هذا الزخم الهائل من سيارات المنفيست لذلك أود الإشارة هنا الى اننا لا نستطيع التحكم بأسعار بيع السيارات المراد تسقيطها فلكل صاحب مركبة حقه في تحديد ما يلائمه من سعر والمسالة هنا أيضاً خاضعة لضوابط الحرية والديمقراطية في التداول الشخصي للآخرين والأمر مماثل أيضاً في وجود اعداد من السيارات التابعة لموديلات الستينيات والسبعينيات وهي محتفظة بحق الإبقاء والسير من دون وجود ضوابط مفروضة لتسقيطها .

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

شحة في الماء مع اطلالة الشتاء

الاقتصادي

صيدليات على قارعة الطريق

الاقتصادي

خيار الماء السوري يغزو الاسواق

الاقتصادي

سيارات المنفسيت بانتظار فرج اللوحات الدائمية

الاقتصادي | العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

الحلم العراقي في السكن.. هل تفلح وزارة المالية في تحقيقه؟

■ سهيل العباسي×

تطرق الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة المدى في ٢٠٠٩/٩/١٥ الى موضوع السكن وأزمته الخانقة وهو موضوع ساخن ومهم اقتصادياً واجتماعياً وإنسانيا، فالإنسان المتحضر الذي يريد ان يعيش بالحد الأدنى من الكرامة والاستمرارية هو ان يعيش تحت سقف يوفر له الأمن الاجتماعي والاستقرار وان النقاشات والآراء كثيرة ومستمرة عن قطاع السكن برغم ان إبعاده واضحة ولا تحتاج الى كل هذا الخوض المستمر والمتكرر بالمقدمة فما إعداد الوحدات السكنية المطلوبة لمعالجة الأزمة والجهد المبذول في إحصائها فقل ما تشاء من الأرقام ثلاثة ملايين او خمسة ملايين فالعرض السكني قليل وقليل جداً ويستوعب كل ما ينتج من وحدات سكنية جديدة ويستمر الطلب متدفقاً ويتزايد في ضوء التطور الاجتماعي المتمثل باستقلال الفرد عن بيت الأهل الذي نشأ فيه ويمكن ان نطرح الأفكار التالية لمناقشة ما جاء في الملحق الاقتصادي مثمنين عالياً الجهد المبذول في إعداده:

أولاً :الإقراض السكني

١- لم تعد صيغة القروض العقارية التي تقرضها المصارف الحكومية العراقية لبناء القطع السكنية التي يملكونها وبالمقدمة منها المصرف العقاري مجدية ولا تصلح ان تكون هي الخطوة الأولى المعول عليها ولا بأس ان تكون واحدة من الحلول ليس الا، فالقروض التي تخصصها المصارف لهذا الغرض غير كافية بأي حال من الأحوال لبناء دار بمساحة تتراوح بين ٧٠-١٠٠متر مربع فما بالك بالذي عاش أحلاماً طوالاً على بناء دار بمساحة اكبر من ذلك إضافة الى ان صرف هذه القروض يجب ان يكون بدفعات وعلى أساس مرحلة البناء المنجزة وبموجب كشوف أمينة ودقيقة وخارج عباءة الفساد الإداري وان يتم تلافي الخطأ الذي وقعت فيه تعليمات وزارة المالية بتحديد الحد الأعلى للقرض بمساحات البناء لكل معاملة إقراض وما أسهل ان يقدم المقترض خرائط ومستندات تشير الى ان مساحة بنائه هي المتر الفلاني وان (تؤيد) لجنة الكشف الموقعي على العقار صحة ذلك وبما يمكنه من استلام مبلغ دفعات قرض مرتفعة في حين ان واقع الحال غير ذلك، إضافة الى ان بعض القروض تصرف على بناء في مراحل لا تتعدى (صب البادلو) او الشبابيك فقط ويتوقف البناء الامر الذي أدى الى هدر سيولة نقدية عالية زادت المعدلات التضخمية وتوجهت الى الاستهلاك لحاجيات أخرى غير السكن ولم تنتج وحدة سكنية جديدة.

٢- ان الإقراض الحكومي للسكن يجب ان ينحصر في بناء وحدات سكنية جديدة سواء أكانت على قطع ارض فارغة أم على وحدات سكنية قائمة وتتحمل إنشاء وحدات إضافية جديدة مجاورة أم في الطابق الأول وحسب تعليمات دائرة التسجيل العقاري التي تجيز افراز ٢٠٠ متر مربع من اصل القطعة او بقائها من دون إفراز وان يلغى الإقراض لشراء وحدات سكنية في هذه المرحلة لان الشراء لا ينتج وحدة سكنية جديدة ويضيفها الى المعروض السكني وانما ستنشأ سوق عقارية جديدة أساسها المضاربات بالمعروض الفعلي نفسه وهو ما ينعش دور الوسطاء في العقارات او ما اصطلح على تسميتهم (الدلالين) وزيادة اسعار العقارات بشكل كبير.

٣- ان كلف البناء حالياً عالية جداً سواء أكان ذلك بالنسبة للمواد الإنشائية الأساسية أم المكملة لها وكذلك أجور الأيدي العاملة وان اي توجه لتنشيط الإقراض الحكومي العقاري يجب ان يقابله دعم في الأسعار من قبل وزارة التجارة لمن لديهم مستندات بناء أصولية وتأييد من المصرف المقرض بأن صاحب الطلب مشمول بالقرض العقاري.

ثانياً:

١- ان ما ذكرناه أعلاه وفي حالة أدائه بشكل جيد سيكون سكناً أفقياً لا ينتج وحدات سكنية معولاً عليها لزيادة العرض السكني وانما سيكون محدوداً جداً لمعوقات ومشاكل البناء والتي اشرنا الى قسم منها إضافة الى انه سيكون بناء تنقصه الخدمات المطلوبة للإحياء السكنية، واذاً فأن التوجه الصحيح والمجدي لزيادة السكن وبوتائر عالية هو إنشاء مجمعات سكنية عمودية ومتكاملة الخدمات وعلى طريقة البناء الجاهز كمرحلة اولى توفر لها السيولة النقدية من الموازنة العامة شأنه شأن الصحة والتعليم ومساهمة المصرفين الحكوميين الرافدين والرشيد ويكون البناء عن طريق الجهة القطاعية وهي وزارة الاعمار والإسكان (والتي لم تعجز مطلقاً وكما جاء بالدراسة المذكورة) وكانت لها تجارب رائدة في ذلك، الا ان التمويل هو الذي يحول دائماً دون تنفيذ مشاريع الإسكان التي تكلف بها.

٢- تنظم العلاقة بين الجهة المقرضة (المصرفية أعلاه) والوزارة المذكورة من خلال قيامها بتحديد الأعداد المخصصة لكل وزارة من هذه الوزارات وتشكيلاتها بتوزيع هذه الاستمارات على الموظفين (الذين لا يملكون قطع وحدات سكنية) ليتم التوزيع على المستحقين وحسب النقاط ويقوم المصرف العقاري باعتبار أثمان هذه القطع قروضاً سكنية وتحدد المبالغ التي يجب ان يدفعها المستفيد من الوحدة السكنية كدفعة أولى لا تقل عن ٢٥٪ من قيمة الوحدة ويقسط المبلغ على اقساط سنوية حدها الأعلى (٢٠) عشرين عاماً وبفوائد ميسرة لا تتجاوز الـ ٦٪ للمواطن فان كان أهلياً لا يعمل في الدولة تدفع سنوياً وان كان موظفاً فبأقساط شهرياً من راتبه لا تتجاوز الـ ٥٠٪ من راتبه وحسب تعليمات دائرة المحاسبة في وزارة المالية ولا تسجل بأسمائهم الا بعد تسديد كامل المبلغ.

ثالثاً:

لا جدوى اقتصادية او سكنية من أسلوب إقراض الموظفين الذين باشرت به وزارة المالية من قبل مصرفي الرشيد والرافدين وبالتأكيد فأن الكثير من بين الدرجات العليا مدير عام صعوداً قد استفادوا من هذه القروض التي توجهت أساساً للحاجيات الاستهلاكية والادخار والا هل يصح ان يعقل بأن مدير عام او وكيل وزارة لا يملك دار طوال خدمته التي أهلته لهذا المنصب حتى يقترض مبلغاً لشراء وحدة سكنية وسيقف الفساد الإداري والمالي مارداً ليحصد كل هذه المبالغ ويبقى الموظف او المواطن الأهلي الصغير الذي يرغب بتملك وحدة سكنية له ولأسرته الصغيرة فاغراً فاه ومن دون جدوى لان اللقمة استقطعت منه وذهبت الى المتخم المليء.. ويبقى حجر الزاوية في التوجه نحو زيادة العرض السكني هو التعاون بين وزارة المالية باعتبارها الجهة الممولة ووزارة الإسكان والإعمار وهي الجهة المنفذة.

ولان سوق السكن العراقي بحاجة ماسة وملحة لإنتاج الوحدات السكنية لزيادة العرض وبمختلف الطرق فان أي محاولات فردية او عامة وعلى مستوى النشاط التعاوني وبالأسلوب الذي شرحناه تكون مطلوبة ومستمرة مادام سكان العراق بازدياد مطرد ولا يمكن ان تتصور أن يأتي يوم نقول فيه بأن هناك سكناً فائضاً ولا يوجد طلب عليه، وفقنا الله تعالى جميعاً لخدمة وطننا العراق العزيز انه نعم المولى ونعم النصير.

×خبير إسكاني

عدم البت في القوانين الاقتصادية.. لمصلحة من؟

■ د. كمال البصري

يعاني المواطن نتيجة تشوه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات التي تتجسد في ضعف الخدمات الحكومية ومن الفقر والبطالة. ففي تقرير لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن "خط الفقر وملامح الفقر في العراق" (في اذار 2009) ورد فيه ان خط الفقر يعادل 76896 ديناراً للفرد بالشهر، وان نسبة الافراد الذين لا يستطيعون تأمين حاجاتهم الاساسية الغذائية وغير الغذائية تساوي 23 %، اما البطالة فقد بلغت في اخر الاحصائيات 18 %.

وتعبيرا عن الاحتياجات الاقتصادية احالت الحكومة للبرلمان مجموعة من القوانين، الا انه لأسباب مختلفة تعثر تشريع القوانين، ولا يخفي على الجميع ان الاختلاف السياسي كان ولازال له دور في تأخر اصدار مثل هذه التشريعات، ولسنا هنا بصدد الاسباب، وانما ببحث الآثار والكلفة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن غياب إقرار القوانين الاقتصادية، فمن القوانين التي لم يبت بها:

قانون التعرفة الكمركية، قانون إعادة الاعمار، مشروع قانون تعديل نظام تسديد مشروع قانون تعديل نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي رقم 31 لسنة 1978، مشروع قانون النفط والغاز، مشروع قانون التعديل الثاني لقانون التقاعد الموحد رقم 27 لسنة 2006، مشروع قانون منح الحقوق التقاعدية لذوي الدرجات الخاصة المعينين وكالة بعد 9/4/2003، مقترح التعديل الاول لقانون الخدمة الجامعية رقم 23 لسنة 2008، مشروع قانون رواتب موظفي رئاسة الجمهورية، مشروع قانون التعديل الاول لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 120 لسنة 2002، مشروع قانون صندوق استرداد اموال العراق وتعويضاته، مشروع قانون تعديل قانون الرسوم العدلية رقم 114 لسنة 1981، مشروع قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 المعدل المادة 49، مشروع قانون تنظيم وتصفية الاموال المحجوزة والمصادرة، مقترح قانون الهيئة العليا لمحو الامية الالزامي، مشروع قانون الموازنة التكميلية العامة الاتحادية للسنة المالية 2009.

هناك ضرورة ملحّة لحساب الخسائر او الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن غياب هذه القوانين. في هذه الدراسة سوف نتناول ثلاثة قوانين: قانون النفط والغاز، وقانون التعرفة الكمركية، وقانون الموازنة الفدرالية.

كانت الحاجة لقانون النفط والغاز تعبيرا عن الرغبة في زيادة الانتاج والصادرات ومن ثم الايرادات النفطية، فلو افترضنا ان القانون تم تشريعه عام 2007 وتم التعامل مع الشركات النفطية ذات الاعتبار، فأن خبراء النفط يعتقدون ان العراق سوف يستطيع أن يرفع من قدرته على تصدير النفط بحد ادنى 0.5 مليون برميل باليوم، وبحد أعلى 2.0 مليون برميل باليوم، ويترتب على ذلك زيادة في حصة الفرد العراقي السنوية مقدارها بالدينار العراقي ٤٦٨،٠٠٠ بالحد الأدنى، و١،٨٧٢،٠٠٠ بالحد الاعلى. الجدول التالي يوضح حصة المواطن بالسنة وبالدينار العراقي (وبالدولار في اليوم) من الزيادة المحتملة في الصادرات النفطية (مع افتراض سعر البرميل ٦٠ $).

حصة المواطن بالدولار وباليوم	حصة المواطن بالدينار بالسنة	مقدار الزيادة في الصادرات النفطية (مليون برميل باليوم)
1.1	468،000	0.5
2.2	936،000	1
3.3	1،404،000	1.5
4.4	1،872،000	2

كمعدل نستطيع القول ان الفرد العراقي قد خسر 3.3 دولار في اليوم او ١،٤٠٤،٠٠٠ دينار في السنة، وعند احتساب تأثير غياب التشريع على ضعف التخصيصات الاستثمارية لمشاريع الاعمار التي تقدر باقل تقدير ١٨٧$ مليار دولار، نجد ان مدة توفير مثل هذه التخصيصات سوف تطول لأكثر من عشرين عاما باقل تقدير، وبعبارة اخرى سوف تستمر معاناة المواطن في البطالة والفقر والحرمان.

وعلى الرغم من ان القانون ينص على الشفافية بأن يتم نشر العقود وتقاريرالانتاج والتقارير المالية فصليا وسنويا لإطلاع الجمهور، وعلى ان عقد الترخيص يعد باطلاً في حال انتهكت القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، والزم القانون الشركات النفطية العاملة في العراق ان تلجأ الى عطاءات عامة على اسس تنافسية، وعلى الرغم من كل ذلك، فأن نسبة عالية من أعضاء مجلس النواب يثيرون هواجس ومخاوف من تشريع هذا القانون!

وكمثال آخر على تأثير غياب التشريعات الاقتصادية، هو قانون التعرفة الكمركية، لقد تم إلغاء الرسوم الكمركية في عام 2003 واستعيض عنها برسم اعادة الاعمار بنسبة (5%)، وكان من المتوقع في عام 2006 تعديل هذه النسبة الى (10%)، الا ان ذلك لم يحصل، لقد أدى إلغاء قانون التعرفة الكمركية الى انخفاض الايرادات العامة، حيث قدرت ايرادات رسوم الاعمار لعام 2009 بـ ٥٠٨ مليارات دينار عراقي، وفي حالة اقرار القانون ورفع النسبة المئوية الى ١٠٪، فأننا يجب ان نتوقع بلوغ العوائد الى موازنة الحكومة الى ترليون دينار عراقي، وعليه فأن حصة المواطن منها تعادل 37،630 دينار عراقي سنوياً، ناهيك عن المنافع الاخرى التي يمكن ان تتحقق من خلال ترشيد سياسة الاستيراد، والحماية التجارية التي يعاني منها رجال الاعمال والمؤسسات الانتاجية.

اما في ما يخص قانون الموازنة الفدرالية، فأننا نجد سنوياً تأخر إصدار قانون الموازنة، الامر الذي يؤدي الى تعطيل البدء بالمشاريع الاستثمارية، ومن ثم خفض نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وبالتالي ضعف الخدمات الحكومية.

يتضح مما تقدم ان هناك كلفة اجتماعية تتجسد باستمرار معاناة المواطنين من البطالة والفقر وضعف الخدمات الحكومية ومن ضعف التخصيصات المالية الاستثمارية الضرورية.

ان المواطن مدعو الى ان يمارس دوره في الانتخابات القادمة بالبحث عن الكتلة السياسية الوطنية التي لها برنامج اقتصادي واجتماعي وسياسي واضح المعالم، ولها من الاتباع الذين يتمتعون بالنزاهة والقدرة على الاداء.

ان استمرار المواطن في هدر صوته الانتخابي بالطريقة التي الفناها سابقا قد عمقت الانقسام والتخلف، ليس المهم ان لا نخطأ، بل الأهم ان نعرف الخطأ ونتجنبه.

سُبل تحسين الأداء التجاري

■ كاظم موسى

يعد الاقتصاد الدعامة الرئيسة والعمود الفقري للكيان السياسي ، بازدهاره تنمو مفاصل الحياة وتترسخ أسس الكيان السياسي والعكس صحيح، فالاقتصاد العراقي الذي مر ولا يزال بمرحلة الفوضى والانهيار الاقتصادي بحاجة الى أسس سليمة تكون مرتكزات التصحيح والنهوض عبر إجراءات وإصلاحات ذات شقين: تشريعي يتضمن سن عدد من القوانين الحديثة التي تواكب عملية الانتقال من نظام رأسمالية الدولة الى ما يعرف باقتصاد السوق او الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً في توجيه مفاصل الاقتصاد الوطني.

اما الشق الثاني من الإصلاحات (إجرائي) فيتمثل بجملة إجراءات تسهم في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني عبر تخليصه من حالة الفوضى وسوء الأداء ولا بد من نظرة فاحصة على التجارة التي تمثل دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الوطني اذ نحت صوب الفوضى والهدر ابتداء من سني الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي صعودا الى أيامنا الراهنة اذ كان لقانون الاستيراد من دون تحويل خارجي اثر بالغ في حالة التراجع والنكوص التي شابت وتشوب عمل قطاع التجارة فبعد ان كانت التجارة محكومة بقواعد وأسس وضوابط وتمارس من قبل تجار مترفين متخصصين تحولت الى مهنة يمارسها من يشاء من دون ضوابط وتخصص، اذ أبيح لمن يمتلك الأموال استيراد السكر والشاي والحديد ومولدات الكهرباء.. بعيدا عن الخبرة والتخصيص والتحسب لمضار تجاوز الأسس والضوابط السليمة التي تنعكس سلبا على قطاع الصناعة الوطنية التي تشهد مرحلة الاضمحلال جراء استمرار العمل بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي وسياسة الاغراق السلعي التي تكتنفها فوضى وهدر حد غسيل الأموال، اذ انمحى الوجه الحقيقي للتجارة الوطنية وطفت على السطح طبقة جديدة من التجار الذين لا يفقهون قانونا تجاريا واحدا ما عدا النهم الشديد في الحصول على اكبر قدر ممكن من الأموال والأرباح في اقصر فترة زمنية ممكنة ضاربين عرض الجدار مصلحة المستهلك ونوعية البضاعة المستوردة والعمر التشغيلي لها الى جانب إيقاع أضرار فادحة بالاقتصاد الوطني المنهك عبر هدر اموال طائلة في استيراد بضائع رديئة النوعية باثمان بخسة نجم عنها اغلاق آلاف المصانع والورش وتسريح العاملين فيها ما أضاف لظاهرة البطالة المستشرية بُعداً آخر تمثل بإضافة أعداد كبيرة من العمالة الماهرة وغير الماهرة الى أعداد العمالة العاطلة التي تجاوزت حاجز الـ ٥٠ ٪ من مجمل إعداد القادرين على العمل.

كما ان النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين التي ظلت مكبوتة لسنين طوال تسهم في تفاقم ظاهرة الفوضى التي تعم التجارة جراء تركيز التجار على استيراد سلع واطئة الكلفة مستغلين انخفاض المستوى المعيشي لأغلب العراقيين ما ينعكس سلبا على جودة تلك السلع، اذ ان تلاشي حلقات الرقابة المتمثلة بالرقابة التجارية والصحية وأجهزة التقييس والسيطرة النوعية ساهم هو الآخر بقسط كبير في حالة الفوضى والهدر التي تعم التجارة .. فالمعروف عن أجهزة الرقابة بأنواعها تفرض رقابتها على المستوردات من السلع وهذا ما معمول به في دول الإقليم ودول العالم الأخرى، اما منافذنا الحدودية فالى جانب افتقارها الى عناصر الرقابة فهي تمثل بؤراً للفساد المالي

والإداري بأوضح صورة وتتعامل مع التجار بمختلف أنواع الطرق الملتوية كالرشا والإتاوات والابتزاز ما دفع كماً كبيراً من التجار الى استيراد سلع تالفة وغير صالحة للاستهلاك البشري خصوصا اللحوم والمعلبات والمواد الغذائية الأخرى، فقد تحتوي تلك المواد المستوردة على تراكيب سمية عالية ومواد مسرطنة تشكل خطورة عالية على الصحة العامة جراء إلحاقها أفدح الإضرار بصحة المواطنين حد الوفاة هذا الى جانب غياب الرادع القانوني المتمثل بمقاضاة التجار الذين يوقعون إضراراً بالاقتصاد الوطني والصحة العامة يضاف الى ذلك تأثير الإعلان التجاري على المستهلك في توجيه سلوكه صوب المزيد من الاستهلاك كل تلك العوامل جعلت من الصناعة الوطنية تدخل طور التلاشي والاضمحلال برغم المكانة الرفيعة التي حازتها بين قطاعات الصناعة في دول الإقليم وفي ذلك خسائر مركبة تطال الاقتصاد الوطني والأفراد والمجتمع، أضف الى ان تلاشي قطاع الصناعة الوطنية يزيد أعباء أخرى الى الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد الوطني المتمثلة بالمديونية الخارجية وتراجع الأداء وحالات الفساد المالي والإداري وتصاعد وتائر الاعتماد على الموارد النفطية بنسبة وصلت حد ٩٤ ٪ من مجمل الدخل القومي ما يعد خطرا شاخصا يهدد الدخل الوطني في حال تراجع الإنتاج النفطي او توقف الصادرات النفطية.

وإزاء ما تقدم لا بد من إعادة النظر بقرار الاستيراد من دون تحويل خارجي والعودة بالتجارة الى أنصبتها الطبيعية المتمثلة بقواعد الاستيراد بتحويل خارجي وتصنيف المستوردين من التجارة وفق تخصصاتهم ما يسهم في جعل التجارة في خدمة الاقتصاد بدلا من كونها معول هدم عبر عمليات الهدر وتهريب العملة وغسيل الأموال، اذ من المفترض توظيف الأموال التي تتعرض للهدر في عمليات تحسين الأداء الاقتصادي الوطني التي تمثل إعادة الحياة للقطاع الصناعي الوطني احد مرتكزاتها بعيدا عن سياسات الاغراق السلعي وتدوير أنظمة الحماية الكمركية التي تساهم في لعب دور فاعل في حماية الاقتصاد الوطني الذي تزدهر مفاصل الحياة الأخرى بازدهاره.

الاقتصادي | العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009

الستراتيجية الإيرانية المائية أزاء الأنهار المشتركة مع العراق

■ حيدر شامان الصافي×

توجد ثلاث مشكلات رئيسة اسهمت بتفاقم ازمة الشحة المائية في البلاد، متمثلة بعدم إيفاء الدول المتشاطئة بالحد الادنى من الحصص المائية ضمن حوضي دجلة والفرات، وإقامة المشاريع عليها من دون الرجوع الى الجانب العراقي وعدم الافصاح عن خططها التشغيلية و"الهيدرولوجية"، المشكلة الثانية تتمثل بقلة معدل الامطار والثلوج الساقطة التي تراجعت الى ٣٠ بالمئة عن معدلها العام، فيما تمثلت المشكلة الثالثة بازدياد تجاوزات اصحاب احواض تربية الاسماك على حوض النهرين والتي تجاوز عددها الالفين خلال العام الحالي، و تتم من دون موافقات من اية جهة معينة، اضافة الى تجاوزات بعض فلاحي المحافظات على الحصص المائية التي وصلت في بعض الاحيان الى ٨٠ بالمئة.

يشار الى ان نهر "الكارون" علاوة على ما تسهم به انهر الكرخة ، "دويريج" والطيب التي تصب في الاهوار أو نهر دجلة قبل ان تصل الى محافظة البصرة، كانت حتى وقت قريب تصب في شط العرب وتسهم بتقليل نسب الملوحة فيه، قبل ان يقطعها الجانب الايراني ضمن ما يقرب من ٤٤ نهرا ورافدا وجدولا موسميا كانت تصب في العراق بضمنها نهر "الوند" الذي يسهم بما يقرب من ٤٠ بالمئة من نهر "ديالى.

فزراعة الرز توقفت، والعواصف الترابية باتت تضرب مدن العراق وأريافه يومياً تقريباً، والأسماك انقرضت، والأهوار والمسطحات المائية الجنوبية تحولت إلى برار موحشة، بعدما كانت لسنوات قليلة خلت واحدة منً أكبر المحميات الطبيعية على وجه الكوكب وأجملها.

كذلك المجزرة التي تحدث الآن لغابات النخيل في محافظة البصرة، والتي تستقي من شبكة الجداول التي تصب في شط العرب، فبعدما حجبت الحكومة الإيرانية مياه نهر الكارون، الذي يصب في شط العرب بسد يبلغ طوله ٤٦٢ متراً وارتفاعه ٢٠٥ أمتار، لتوليد ألفي ميكاواط من الكهرباء في الساعة، وبفعل ضعف الوارد إلى هذا الشط من مياه دجلة والفرات، انخفضت المياه فيه إلى أدنى مستوياتها، وهذا ما سمح لمياه الخليج المالحة بالصعود شمالاً، واجتياح شبكة جداول غابات النخيل، فبدأت هذه بالذبول والموت تباعاً.

هنالك ٤٢ نهراً تنبع من الأراضي الإيرانية وتصب في الأنهار العراقية، منها ٢٢ نهراً رئيساً، أقامت إيران عليها سدوداً وخزانات ذلك ما أثّر كثيراً على إيرادات هذه الأنهار للعراق وحصول نقص كبير في الموارد المائية لمختلف الاحتياجات الإنسانية والزراعية، ما يجعل منها مصدر تحد كبيراً للحياة الاقتصادية في العراق.

إن معظم روافد نهر دجلة تقع مصادرها في إيران لذلك عندما قام الجانب الإيراني بقطع عدد من الأنهر التي تدخل إلى العراق مثل نهر الوند والكارون احدث ذلك ضررا كبيرا بعملية إدارة الموارد المائية في العراق، حيث أن تحويل مياه النهر إلى داخل الأراضي الإيرانية تسبب بزيادة نسبة الملوحة في شط العرب كما أعطى ذلك مجالا للمد للوصول إلى مستويات عالية في العراق، وهناك تجاوزات كبيرة من قبل إيران على مياه شط العرب من خلال طرحها مياه البزل المالحة فضلا عن النفايات القادمة من مصفى عبادان إلى مياهه ما أدى إلى قتل جميع الأحياء ومنها الثروة السمكية في البصرة. أن لهذه التجاوزات تأثير كبير في ارتفاع نسبة ملوحة المياه إذ تقيم كل من تركيا وسوريا وإيران السدود لتفتح عليها الروافد ما يؤدي إلى قلة منسوب المياه القادمة إلى شط العرب

وارتفعت نسبة الملوحة بمعدلات عالية جدا في محافظة البصرة، بسبب صعود اللسان الملحي إلى مياه شط العرب لقلة إيرادات المياه العذبة في نهري دجلة والفرات، ما كان له الأثر السلبي على جميع مناحي الحياة بحسب مصادر رسمية، كما تشهد محافظات وسط العراق وجنوبه شحة كبيرة جدا بالمياه لم تشهدها من قبل.

ويمكننا الوقوف قليلا على اهم الانهر العراقية القادمة مصادرها من إيران :

١- نهر الوند الذي يجري في أراضي قضاء خانقين ويروي مساحات زراعية تقدر بـ ٥٠ الف دونم (والدونم ٢٥٠٠ متر مربع) اقيمت عليه مشروعات وقنوات إيرانية، فانخفض منسوبه كثيرا على العراق.

٢- نهر كنجان جم الذي يجري من ايران باتجاه الجنوب الغربي نحو العراق ليروي بدرة وزرباطية من خلال جداوله العديدة ومن رافديه جزمان وسرخ، ولقد قلت مناسيب النهر جراء المشروعات الإيرانية عليه منذ عقود طوال من السنين وقد اعترض العراق مرات عدة عبر عهوده السياسية كون إيران تسيطر على حصته من النهر، ولما جف النهر، نجحت الحكومة العراقية بشق قناة من دجلة لإرواء زرباطية.

٣- نهر وادي كنكير الذي يجري من إيران نحو قضاء مندلي، وقد انخفض منسوبه بفعل السياسات الإيرانية.. ولما شحت المياه فيه، عمد العراق إلى مشروع إرواء القضاء من نهر ديالى.

٤- نهر قره تو الذي يتشاطأ عند الحدود العراقية - الإيرانية لمسافة ٣٧ كم ويصب في نهر ديالى، وقد انقطعت مياهه جراء السياسات الإيرانية منذ زمن طويل فالحق أضرارا بزراعة العراقيين.

٥- نهر دويريج منابعه إيرانية ويصب في هور المشّرح، وقد أقامت إيران سدا عليه عام ١٩٦٦ فانقطعت مياهه عن العراقيين.

٦- نهر كرخة : منابعه إيرانية ويصب في هور الحويزة وقد قلّت مياهه أيضا بفعل بناء سدة عليه، فاحتجزت مياهه مع بناء جداول عليه كما تم شق سبعة جداول في مقدمة السد لإرواء الأراضي الواقعة على جانبي نهر الكرخة، أربعة منها كبيرة وهي : الدهوري؛ والهرموني؛ وغضبان؛ والشاولي. ويقدر عرض كل جدول منها (٣٠.٢٠) م وثلاثة منها صغيرة تقابل الجداول الكبيرة وهي : نهر علي؛ والزامل؛ والصرخة؛ وحاجي عباس ويتراوح عرضها بين (٦ .٨) أمتار. ومن أهم روافد نهر الكرخة داخل الحدود العراقية هي: نعمة؛ ونيسان؛ والسابلة؛ والكسرة؛ والخرابة؛ وعمود السيدية وجميعها تصب في هور الحويزة، وتجف معظمها في فصل الصيف عدا رافد عمود السيدية. مع الإشارة إلى أن معظم تلك الروافد قد جفت.

٧- نهر الطيب : منابعه إيرانية ويمر بأراضي شرق العمارة ويصب في هور المشّرح، وأقامت إيران عليه سدة حجزت مياهه عن العراق.

٨- نهر هركينة تفرعت منه عدة قنوات إيرانية صناعية عدة لسحب مياهه فنقص منسوبه كثيرا ونهر زرين جوي الكبير منابعه إيرانية وأقامت إيران ثلاثة سدود عليه هي بايوه وبالاجو ووسان.. فانقطعت مياهه عن العراقيين.

٩- نهر كارون منابعه من جبال البختياريين ويصب في شط العرب عند خرمشهر ، سيطرت إيران على مياهه منذ عام ١٩٦٢ بتشييد سد دز على نهر دز علما بأن تصريفه السنوي ٢٠ مليار متر مكعب ، فأثرت كميات المياه على شط العرب كثيرا ، بإنشاء عدة سدود إيرانية عليه .. ومن الجدير بالذكر أن روافد الكارون كلها تجري في أراضٍ عراقية أصبحت جافة .

وكانت حالة الجفاف قد استفحلت خلال العامين الماضيين في جميع محافظات البلاد بسبب سوء استعمال المياه في السقي وقلة الواردات المائية لحوضي دجلة والفرات اللذين يعانيان أصلا من انخفاض حصصهما بنسب بلغت الثلثين على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية، فيما بلغت كمية التراجع المسجلة للعام الحالي ٥٥ بالمئة عن معدلها العام، حيث بلغ اجمالي كميات المياه الواردة لأنهر دجلة والفرات والزابين الاعلى والاسفل وديالى والعظيم حتى الان ٢١ مليارا و٤٠٠ مليون متر مكعب. يشار الى ان تقريرين منفصلين اعدتهما منظمات دولية متخصصة، أفصحا عن ان العراق سيخسر واردات نهري الفرات ودجلة بالكامل بحلول عام ٢٠٤٠.

× جامعة ذي قار..مركز أبحاث الاهوار

شركة النسيج العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري عام ١٩٢٠

■ المدى الاقتصادي

ثلاثة انفجارات مدوية هزت أوضاع اليهود في مصر بعد الثورة وجعلتهم يغلقون ابوابهم على أنفسهم، وينتظرون اللحظة المناسبة للهرب الى إسرائيل، كان الانفجارِ الأولِ ألمانياً في صحراء مصر الغربية، والثاني مصرياً عالمياً عقب اشتعال حرب ٥٦، اما الانفجار الثالث فقد كان يكمن في شخصية اليهود أنفسهم الذين كان من السهل عليهم ان يتحولوا الى طابور خامس لإسرائيل!

تعددت الأسباب والنتيجة واحدة وهو خروج اليهود من مصر ولكن يظل السؤال معلقا الى الآن: هل خسرت مصر بخروج اليهود، وكسبت إسرائيل؟

قبل ان نصل لمرحلة الثورة كان لابد من الرجوع الى حقيقة وضع اليهود في مصر قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وبداية هجرة اليهود الى مصر بتشجيع من محمد علي. وقد تمتع اليهود الذين زادت هجرتهم الى مصر في عهد الخديوي إسماعيل بكل الامتيازات الأجنبية، وحسب تعداد السكان لعام ١٩١٧ فقد بلغ عدد أفراد الجالية اليهودية في مصر ٥٩,٥٨١ نسمة، وكان التطور الاقتصادي في مصر هو عامل الجذب الأساسي لقدومهم واستيطانهم فيها.

يهود البنوك

يرتبط تاريخ البنوك في مصر بإنشاء اليهود لها، وقد نجح اليهود بعقليتهم الاقتصادية المشهورين بها في احتكار هذا المجال، واشتهرت عائلات بعينها في عالم البنوك مثل عائلة: قطاوي والموسيري وسوارس.

كان البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ اول بنوك مصر وأسسته ثلاث عائلات يهودية سوارس. رولو. قطاوي، كان رأسمال البنك عند تأسيسه ٤٠ مليون فرنك فرنسي، وصل الى ٨ ملايين جنيه عام ١٩٤٢ وقد لعب هذا البنك دوراً خطيراً في الاقتصاد الزراعي المصري فنتيجة القروض التي منحها للملاك الزراعيين أصبح يتحكم في أكثر من مليون فدان مصري.

وفي عام ١٨٩٨ تم إنشاء البنك الأهلي المصري الذي لعب دوراً مهماً في تاريخ مصر الاقتصادي، كان رأسماله ٣ ملايين جنيه إسترليني، وقد تحول الى بنك مركزي عام ١٩٥١، وكان (روفائيل سوارس) هو صاحب امتياز التأسيس يشاركه (ميشيل سلفاجو) و(ارنست كاسل).

كذلك البنك التجاري المصري الذي عرف وقت تأسيسه عام ١٩٠٥ باسم بنك التسليف الفرنسي ثم تحول الى شركة مساهمة مصرية باسم البنك التجاري المصري عام ١٩٢٠ وكان رأسماله مليوناً و٢٠٠ الف جنيه إسترليني.

هذه البنوك الثلاثة كانت أشهر البنوك التي سيطر عليها اليهود، وكانت هناك بنوك أخرى صغيرة ساهمت في تشكيل الحياة الاقتصادية في مصر.

قطاعات اقتصادية أخرى

والى جانب البنوك امتدت سيطرة اليهود لمجالات أخرى مهمة مثل قطاع البترول فقد قام اميلي عدس بتأسيس الشركة المصرية للبترول برأسمال ٧٥٠٠٠ جنيه في بداية العشرينيات، في الوقت الذي احتكر فيه اليهود (ايزاك ناكامولي) تجارة الورق في مصر.

كما اشتهر اليهود في تجارة الأقمشة والملابس والأثاث حتى ان شارع الحمزاوي الذي كان مركزاً لتجارة الجملة كان به عدد كبير من التجار اليهود، كذلك جاءت شركات مثل شركة شملا: وهي محال شهيرة أسسها (كليمان شملا) كفرع لمحال شملا باريس، وقد تحولت الى شركة مساهمة عام ١٩٤٦ برأسمال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

شيكوريل: أسستها عائلة شيكوريل عام ١٨٨٧ ورأس مجلس إدارتها (مورنيو شيكوريل) عميد العائلة، وكان رأسمال الشركة ٥٠٠,٠٠٠جنيه، وعمل بها ٤٨٥ موظفاً أجنبياً و١٤٢ موظفاً مصرياً.

بونتبور يمولي: أشهر شركات الديكور والأثاث، أسسها هارون وفيكتور كوهين

جاتينيو: سلسلة محال أسسها موريس جاتينيو الذي احتكر تجارة الفحم ومستلزمات السكك الحديد وقد كان لموريس جاتينيو دور في دعم الحركة الصهيونية ومساعدة المهاجرين اليهود.

وكانت عائلة (عدس) من العائلات اليهودية الشهيرة في عالم الاقتصاد وأسست مجموعة شركات مثل بنزايون. هد. ريفولي. هانو. عمر أفندي.

كما احتكر اليهود صناعات أخرى مثل صناعة السكر ومضارب الأرز التي أسسها سلفاتور سلامة عام ١٩٤٧ برأسمال ١٢٨,٠٠٠ جنيه مصري، وكانت تنتج ٢٥٠ طن ارز يوميا، وشركة الملح والصودا التي أسستها عائلة قطاوي عام ١٩٠٦.

كذلك وصلت سيطرة اليهود الى قطاع الفنادق فقد ساهمت موصيري في تأسيس شركة فنادق مصر الكبرى برأسمال ١٤٥,٠٠٠ جنيه وضمت فنادق كونتيننتال. ميناهاوس. سافوي. سان ستيفانو.

نشط اليهود أيضا في امتلاك الأراضي الزراعية وتأسست شركات مساهمة من عائلات احتكرت بعض الزراعات مثل شركة وادي كوم امبو التي تأسست عام ١٩٠٤ بامتياز مدته ٩٩ عاماً، ورأسمال ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري وامتلكت ٣٠,٠٠٠ فدان في كوم امبو غير ٢١,٠٠٠ فدان وشقت ٩١ كم من المصارف والترع و٤٨ كم من السكك الحديد.

كذلك شركة مساهمة البحيرة التي تأسست في حزيران ١٨٨١ برأسمال ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصري وامتلكت ١٢٠,٠٠٠ فدان.

وعلى هذا الأساس استطاع اليهود في مصر تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة بلغت أقصاها في الفترة من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٦ في الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي يعاني ركودا نتيجة ظروف الحرب العالمية الثانية واستطاع يهود مصر ان يصبحوا أغنى طائفة يهودية في الشرق الأوسط، ولم يتأثروا بإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ أو انخفاض معدلات الهجرة الى مصر، أو حتى صدور قانون الشركات رقم ١٣٨ الذي صدر في تموز ١٩٤٧ لتنظيم الشركات المساهمة.

خروج اليهود

وكان لقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ واندلاع الحرب بين اليهود والعرب اثره في تحديد دور طائفة اليهود في مصر، وبعد قيام ثورة يوليو، ازداد الموقف اضطرابا، بعد ان تغيرت موازين القوى بين العائلات اليهودية والسلطة الحاكمة في مصر، فقام معظمهم بتصفية اعماله وأملاكه، وهاجر الكثير منهم الى أوروبا وأميركا وإسرائيل.

وقد ازدادت هجرة اليهود من مصر بعد فضيحة لافون عام ١٩٥٥، تلك العملية التي حاول فيها الموساد الإسرائيلي إفساد العلاقة بين مصر والدول الأجنبية عن طريق اظهار عجز السلطة عن حماية المنشآت والمصالح الأجنبية وقتها كان عدد اليهود في مصر ١٤٥ الف يهودي جرى تهريبهم بأموالهم عن طريق شبكة (جوشين) السرية التي كانت تتولى تهريب اليهود المصريين الى فرنسا. ايطاليا. ثم الى إسرائيل.

وقد تضاربت الآراء حول مسألة خروج اليهود من مصر، البعض أكد ان عبد الناصر طردهم، وآخرون قالوا انهم خرجوا من تلقاء أنفسهم.

يقول الدكتور نبيل عبد الحميد أستاذ التاريخ المعاصر والحديث: كل الظروف تضافرت في إخراج اليهود من مصر بعد الثورة فعبد الناصر كزعيم له مسار وطني شعر أن من واجبه إخراج اليهود، وبخاصة بعد فضيحة لافون، إضافة الى ان الفكرة الصهيونية سيطرت على عقول اليهود في مصر ففي إسرائيل كانوا يروجون لفكرة ارض الميعاد، والاستقرار والوطن القومي، وهذه تيمات عزف عليها الصهاينة لكن الترحيل الفعلي لباقي اليهود تم بعد عام ١٩٦١ بعد صدور قرارات التأميم، فلم يعد لليهود مكان في الحياة الاقتصادية ففروا بأموالهم وأنفسهم.

لكن ينبغي الا ننسى ان هناك يهودا لم ينظروا لديانتهم على انها جنسية، ولكنها مجرد ديانة وكانوا مصريين حتى النخاع، وهناك المحامي الشهير المصري اليهودي شحاته هارون الذي اصر على عدم ترك مصر، ومات فيها وبعد وفاته رفضت عائلته استقدام حاخام من إسرائيل للصلاة عليه.

والآن عندما ننظر للأمور نظرة عقلانية متأنية نجد انه كان على عبد الناصر التأني في مسألة خروج اليهود، فليتهم لم يخرجوا فالكثير منهم كان له باع كبير في الاقتصاد ومنهم من أسهم في بناء أماكن حربية مثل المطارات، اذكر انه كان هناك يهودي يدعى «حيينا» وكان يحتكر تصدير محصول البصل من مصر، وعندما انهار تصدير البصل استدعاه عبد الناصر ولكنه رفض العودة ولهذا أقول انه كان علينا احتواء اليهود لانهم كانوا يعرفون إسرار الحياة الاقتصادية ولكننا طردناهم مندفعين بمشاعر غير منطقية.

أما د. رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع يقول: ٨٠٪ من سماسرة البورصة المصرية كانوا يهودا ولكن لا ننسى ان الثورة لم تتعرض لمشكلة اليهود الا بعد عدوان ١٩٥٦ لانه لم تظهر مشكلة منهم قبل ذلك، وليس صحيحاً انه تم ترحيل اليهود بسبب ديانتهم، ولكن بسبب الخوف من أن يصيروا طابورا خامسا لإسرائيل في مصر، وبرغم ذلك بقي في مصر عدد من اليهود الذين لم يكونوا على علاقة بإسرائيل والرافضين للصهيونية.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ الأتمتة

هي أداء الإنتاج والإدارة وجميع العمليات الضرورية من الناحية الاجتماعية من دون مشاكل مباشرة من الإنسان، او بمشاركة محدودة منه والأتمتة هي أعلى مرحلة في تطور التكنولوجيا ويحددها ظهور الآلات الميكانيكية التي تنتظم على شكل صفوف منفصلة وبعد هذا جاءت الورش والمصانع الآلية التي تستخدم العقول الآلية الحديثة ولا تلغي الأتمتة العنصر الإنساني.

□ العولمة

هي مجموعة مترابطة من النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث نظام السوق والديمقراطية والأحزاب هي المكونات الرئيسة لها وتكون المعمم لنمط الحياة وأسلوبها العالمي، فالسوق والديمقراطية ونموذج الإنسان الغربي هي المفاهيم الأساسية التي تدور عليها فكرة عولمة الكرة الأرضية.

□ الندرة

الندرة هي السمة المميزة لسلعة اقتصادية فإذا كانت السلعة الاقتصادية نادرة لا يعني ذلك انها غير متاحة، بل انها متاحة من دون مقابل وللحصول على مثل هذه السلعة يجب القيام اما بإنتاجها او مبادلتها بسلع اقتصادية أخرى.

□ سوق ثانوية

سوق مالي يمكن ان يعاد فيه بيع السندات التي سبق إصدارها ومن هنا تكون سندات تم تداولها فعلاً.

□ احتياطات ثانوية

سندات الحكومة قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك.

□ عائدة على أصول

عائد على إجمالي أصول البنك يقاس بمعدل صافي الدخل بعد استقطاع الضرائب الى إجمالي الأصول.

□ عائد على حقوق ملكية

عائد على رأس مال من الأسهم ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الضرائب على إجمالي رأس مال من الأسهم.

□ عملة الملاذ الآمن

يستخدمها المستثمرون وقت التقلبات ملاذاً آمناً لأموالهم.

□ خط ائتمان متجدد

ترتيب تمويلي يسمح للعميل بالاقتراض حتى حد معين وتسديد جزء من او كل المبلغ الذي اقترضه وإعادة الاقتراض عند اللزوم حتى تاريخ استقاق الخط الائتماني.

□ إصدار أسهم أفضلية

أسهم عادية جديدة تعرض على المساهمين الحاليين قبل عرضها على الجمهور.

□ علاوة مخاطر

علاوة تكافؤ قبول المستثمرين اخطاراً اكبر ويقصد بها أحياناً العائد المحقق من استثمارات في أسهم او أصول خطرة بالأوراق عديمة المخاطر كالأوراق الحكومية.

العدد (1627)السنة السابعة -الثلاثاء (13) تشرين الاول 2009 | الاقتصادي

سوق الأسهم المالية

الجزء الثالث

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

التقسيم الزمني (الكرونولوجيا)

١٩٢٩ – ١٩٣٣ في تلك الفترة الممتدة بين هاتين السنتين حدث الكساد الاقتصادي الكبير.

١٩٢٩: تم إغلاق سوق بورصة نيويورك للأسهم والتبادلات التجارية في الرابع من آذار/مارس وذلك لإعلان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفيرت ذلك اليوم عطلة للسوق حيث يتم فيه إيقاف عمليات التبادل وهو على الأغلب يصادف اليوم الذي انتهت فيه أزمة الكساد الاقتصادي في ذلك الحين.

وفي العام نفسه أصدر الكونغرس القانون المصرفي لعام ١٩٣٣ ففي هذا القانون تم فصل الخدمات المصرفية التجارية عن الخدمات المصرفية الاستثمارية وإنشاء الشركة الفيدرالية للتامين على الودائع.

وفي العام نفسه قام مجلس الكونغرس للأوراق المالية بإصدار قانون الأوراق المالية عام ١٩٣٣ حيث سمي القانون بـ (قانون الأوراق المالي) او(قانون الأوراق المالية الفيدرالية).

حيث كان يتطلب هذا القانون وجود الشركات للقيام بعمليات تزويد المستثمرين بالمزيد من المعلومات عن عمل الشركات وعن المعلومات المالية.

١٩٣٤: قام مجلس الكونغرس للأوراق المالية بإعلان إنشاء لجنة الأوراق المالية والتبادلات التجارية.

١٩٣٥: قام هارلود ستاينلي وهينيري مورغان إضافة الى بقية الموظفين في شركة جي بي مورغان وستيلي للاستثمارات المصرفية، وفي عام ١٩٤١ انضمت شركة مورغان ويستلس للاستثمارات المصرفية مع سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية ودخلوا في رابطة السماسرة المالية.

١٩٣٨: أصبح ويليام ويكنسي الابن، الرئيس المستخدم في سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية والذي أصبح فيما بعد رئيس مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي لتنظيم التبادلات التجارية.

وفي تلك السنة نفسها انضمت شركة جاركس بارني لشركة ايدوارد سمث لتشكيل شركة سمث وبارني.

١٩٤٠: تم تمرير قانون مستشاري الاستثمار حيث انه يقتضي بأن يسجل المستشارون في مجلس الأوراق المالية الأمريكي.

١٩٤١: تم تعديل دستور سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية ليتمركز في سلطته بشأن عمليات التبادل في مكتب الرئيس.

١٩٤٥: أغلق سوق بورصة نيويورك في الخامس عشر و السادس عشر من آب/اغسطس للاحتفال بيوم الانتصار على اليابان، إضافة الى إعادة افتتاح تبادلات فرانكفورت في شهر أيلول /سبتمبر بعد فترة إغلاق دامت ست سنوات.

١٩٤٩: في هذه السنة تم إعادة افتتاح سوق بورصة طوكيو في شكلها العصري والحديث.

١٩٥٠: في تلك السنة تم إعادة افتتاح مؤشر الأسهم من قبل بورصة نيويورك.

١٩٥٣: على الرغم من ان سوق الأسهم الأمريكية للتبادلات التجارية كانت سوقا في الهواء الطلق في شارع برود ستريت الا انها لم تعد كذلك في هذه السنة واكتسبت الاسم الحالي لها.

١٩٥٤: أطلقت سوق الأسهم المالية والتبادلات التجارية لنيويورك خطة الاستثمار الشهري التي تتيح للأفراد إمكانية الاستثمار الشهري و بقيمة ٤٠ وكحدٍ أدنى، وذلك عن طريق حسابات خاصة مع الشركات التابعة للأعضاء في سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية.

١٩٥٥: في تلك السنة تم تشكيل مصرف تشيس منهاتن، وتم إنشاء مؤشر (اس٨ بي ٥٠٠) الذي أنشأته مؤسسة ستاندرد اند بور توسع هذا المؤشر ليضم ٥٠٠ شركة بعد ما كان يضم ٢٢ شركة.

١٩٥٨: في هذه السنة حدث تشريع لخلق (اس كروبريشن) ليصبح فيما بعد قانوناً.

١٩٦١: وفي هذه السنة تجاوز عدد الأسهم في بورصة نيويورك الأربعة ملايين سهم.

١٩٦٢: قام كل من كمارت وتارغت و وال مارت ببدء عمليات تشغيلية تطورت فيما بعد لتصبح وال مارت احد اكبر الشركات الوطنية للبيع بالتجزئة او المفرق.

١٩٦٣: في هذه السنة اودى اغتيال الرئيس جون كنيدي ببورصة نيويورك الى الاغلاق مبكراً لتجنب حصول عمليات البيع غير المتوازنة.

١٩٦٤: تم تبديل (التيكر٩٠٠) وهو جهاز للتبليغ بأسعار البورصة) بشريط ذي لون اسود ومربع إضافة الى مضاعفة سرعة عرضه للمعلومات.

١٩٦٦: تم إنشاء مؤشر سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية المركب الذي يضم أسواق البورصة المعروفة حيث ان القيمة الأولية للمؤشر هي ٥٠ وفي هذه السنة تم إنتاج أول تيكر (وهـــــو جهاز يستخدم لتبليغ أسعار البورصة) يعمل الكترونياً.

١٩٦٧: أصبحت ميوريل سيبرت أول امرأة تلتحق في عضوية سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية.

١٩٦٨: قام جوردن و مور و روبرت نويس بتأسيس شركة (أنتل) التي تطورت فيما بعد لتصبح اكبر شركة لإنتاج أشباه الموصلات في العالم.

١٩٦٩: تم تقديم مؤشر أسعار بورصة طوكيو وإضافة الى ذلك تم إصدار مؤشر (هانج سينج) في سوق بورصة هونغ كونغ للتبادلات التجارية.

١٩٧٠: انضم أول عضو ذو بشرة سمراء (من أصل إفريقي) الى سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجارية وهـــو جوزيف سير ليس الثالث، وفي هذه السنة تم إطلاق شركة الأوراق المالية وحماية المستثمرين وهي عبارة عن شركة ضمان وتأمين على الأوراق المالية للمستثمرين حيث ان هذه الشركة تحمي المستثمرين من الخسائر من خطر التجاوزات والتزوير.

١٩٧١: تغير سوق بورصة نيويورك للتبادلات التجاري الى بورصة نيويورك التجارية المندمجة، وفي هذه السنة أيضاً تم تشكيل الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية للتسعير الآلي، تلك الرابطة او الشركة التي تعد أول شركة تستخدم هذا الأسلوب الالكتروني للتبادلات التجارية في العالم على الإطلاق.

١٩٧٢: اجتاز مؤشر داو جونز الصناعي حاجز ١،٠٠٠ في شهر نوفمبر /تشرين الثاني ووصل الى ١،٠٠٣,١٦.

١٩٧٣: تم تأسيس شركة الودائع المالية التي عرفت فيما بعد على انها شركة الإيداع المركزي المتخصصة بشهادات الأوراق المالية والتي تعتمد على تسجيل ملكية الأوراق المالية الكترونياً، وفي هذه السنة أيضاً اندمجت كل من شركة دريكسل وشركة برنهام سويةً لتشكيل شركة دريكسل وبرنهام التي تعد من انجح مصارف الاستثمار في السبعينيات والثمانينيات، هزت ملفات إفلاس الشركة بعد الفضائح المؤسسة مما أدى الى ان أصبح كل من ديفد ليفين وميشيل ميلكن في لائحة الاتهام، وصادف في هذه السنة افتتاح أبواب لجنة شيكاغو للمتاجرة في عقود اختيارات الشراء والتي تعد أول بورصة في العالم للمتاجرة بعقود اختيارات الشراء، وفي هذه السنة أيضاً تم منح أول امرأة حق الدخول في بورصة لندن.

١٩٧٥: قام تشارلز شواب بافتتاح شركة الخصم في عمولة السمسرة كذلك تم طلب تشارلز شواب في المصرف الامريكي عام ١٩٨٣، وفي السنة نفسها تم تأسيس شركة مايكروسوفت قام بتأسيسه ابيل غيتس و بول آلين في البوكريوك/ نيومكسيكو.

١٩٧٦: تم إطلاق نظام (دوت) و هو نظام مدة تحويل الطلب حيث ان هذا النظام يقوم بتسهيل عملية التجارة بالطلبات، وفي السنة نفسها من شهر آيار/ مايو بدأ المتخصصون بالتداول بأقل من مئة سهم باستخدام نوع من التداول يدعى (اود لوت) أي التجارة بالطلبات بأقل من ١٠٠ سهم. وفي هذه السنة أيضاً تم إنشاء أول مؤشر لصندوق التجزئة والذي يدعى (مؤشر فانجارد٥٠٠)، وحدث انه تم تصنيع أول جهاز كومبيوتر من شركة (أبل) حيث قام بذلك صانعا أول حاسوب شخصي وهما كل من ستيف جوزيف وزيناك.

١٩٧٧: عرض مجلس شيكاغو للتجارة اول عقود وسندات آجلة لوزارة المالية الامريكية (وزارة الخزانة)، وفي هذه السنة قامت بورصة تورنتو بتقديم مؤشر (تي اي اس.٣٠٠) وأيضاً قامت بورصة تورنتو بإنتاج نظام التجارة المدعم بالكمبيوتر.

١٩٧٨: بدأ نظام التجارة المتكامل (آي تي أس) بالعمل حيث انه يرتبط كهربائياً ببورصة نيويورك للأوراق المالية و التبادلات التجارية و البورصات الأخرى لتتيح اكبر عدد من الفرص للسماسرة من ناحية التعرف على أسعار تبادلات الأوراق المالية في أنحاء البلاد.

١٩٧٩: قامت بورصة نيويورك بإنشاء سوق نيويورك للتبادلات التجارية المستقبلية.

١٩٨١: أطلق مجلس الكونغرس للأوراق المالية حساب التقاعد الفردي.

١٩٨٢: اجتازت تجارة الأسهم المئة مليون سهم ولأول مرة.

١٩٨٤: تم افتتاح (ذا سوبر دوت٢٥٠) لمعالجة الضغوط التجارية المتزايدة لأن سوبر دوت تربط شركة العضو بمحطات تجارية وهي بذلك تمثل تقدماً تجارياً آخر، وفي هذه السنة تم إنشاء مؤشر الأسهم المالية (اف تي اس اي١٠٠) حيث كان يمثل مئة من اكبر شركات التجارة في سوق بورصة لندن حيث يعد هذا المؤشر مؤشراً يقوي ذاكرة التغيرات المالية في التبادلات المالية في تبادل البورصة.

١٩٨٥: تم تغيير الساعات التي يتم فيها التداول الى الوقت الحالي الذي يبدأ من الساعة التاسعة و النصف صباحاً حتى الساعة الرابعة مساءً وأصبح مارج رونالد ريغان أول رئيس أمريكي يزور بورصة نيويورك التجارية.

١٩٨٦: تم رفع القيود التنظيمية عن بورصة لندن و بدأ التداول حيث كانت هذه السنة معروفة باسم الانفجار الكبير.

١٩٨٧: انخفض مؤشر داو جونز الصناعي في اكبر نسبة مئوية سجلها لهبوطه في التاسع عشر من اكتوبر/تشرين الأول حيث هبط بـ ٥٠٨ نقطة أي ما يعادل ٢٢,٦١٪ وفي ذلك اليوم ارتفع حجم التداول ليبلغ ٦٠٤ ملايين سهم، هذا وقد تجاوز حجم التداول لـ ٦٠٨ ملايين سهم، وقام الرئيس ريغان بإنشاء فرق العمل الرئاسية المعنية بآليات السوق التي يرأسها وزير الخزانة برادي، كانت مهمة هذه الفرقة هي (قطع التداول) عند انخفاض الأسعار الى حد كبير.

١٩٨٨: لمنع ظهور تقلبات حادة في الأسعار كتلك التقلبات التي حصلت عام ١٩٨٧ فأن لجنة تبادلات الأوراق المالية أقرت قانون قطع التداول حيث ان هذا القانون يقوم بقطع التداول عندما تتقلب أسعار الأسهم بشكل حاد.

١٩٨٩: تم توجيه تهمة ابتزاز الأموال والاحتيال الى مايكل ميكلن المعروف باسم (ملك المستندات الرديئة) وفي نهاية المطاف قضى مايكل اثنين وعشرين شهراً في السجن من ١٩ مارس/آذار ١٩٩٣ الى كانون

الثاني/يناير ١٩٩٥ حيث دفع غرامات مالية قدرت بالملايين.

١٩٩١: أغلق مؤشر داو جونز بعدما اجتاز لـ ٣،٠٠٠ وللمرة الأولى في شهر نيسان/ابريل . وبدأت أيضاً ساعات جلسات التداول في بورصة نيويورك للتبادلات التجارية.

١٩٩٣: تم إنشاء الخطة التكنولوجية الموحدة التي من شأنها تحسين القدرة و الكفاءة في المدولات والعمليات.إضافة الى ذلك الإنشاء فانه في هذه السنة تجاوزت بورصة نيويورك للتبادلات التجارية البليون سهم.

١٩٩٤: كانت سياسة حق التصويت لاتحاد حاملي الأسهم المالية هي السياسة المعتمدة من جانب كل من بورصة نيويورك للتبادلات التجارية وبورصة التبادلات التجارية الأمريكية و الرابطة الوطنية لسماسرة الأوراق المالية.

١٩٩٥: ظهرت تطورات واضحة في تقنية استخدام الهاتف الخلوي والألياف البصرية والشاشات، وحدث في هذه السنة أيضاً بأن مؤشر داو جونز تخطى لـ٥،٠٠٠ مقترباً لـ٥،٠٢٣٣,٥٥ في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني. وصادف ان حصل انهيار مصرف بارغنز الذي هو احد أقدم البنوك التجارية في انكلترا بسبب الخسائر الناتجة من المداولات المتضاربة من طرف احد تجارها وهو نيك ليسون، وفي هذه السنة تأسس (اي باي) في سان خوسيه في كاليفورنيا حيث تأسست في بييرا اوميديار على انها موقع للتسوق والبيع والشراء على شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" وتم تغيير الاسم في ١٩٩٧.

١٩٩٦: تم عرض التسعيرة الحقيقية لزمن معين على شاشات كل من قنوات (سي ان بي سي) و(سي ان ان__اف ان) حيث بقيت التسعيرة معروضة لمدة ٢٠ دقيقة، حيث ان هذه السنة أظهرت استمرارية لعرض مثل هذه التسعيرات إضافة الى العديد من التسعيرات من الشركات الأخرى غير الشركات الأمريكية، وفي شهر يوليو/تموز وصل العدد الى ٢٩٠ شركة مع قيمة بلغت أكثر من ٦٨١ مليون سهم متداول، وفي هذه السنة قامت بورصة تورنتو للتبادلات التجارية بإدخال التبادلات العشرية فقام آلن غينسان رئيس مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفيدرالي بقول العبارة التي قالت: (انه لأمر مخالف للصواب وبشكل مفرط) وذلك في الخطاب الذي ألقاه لمعهد المشاريعً الأمريكي في واشنطن.

١٩٩٧: تم إنتاج نظام نقل البيانات لاسلكياً الذي أتاح للسماسرة إمكانية تلقي الأوامر و تنفيذ أوامر البيع من أي موقع في البورصة، وفي هذه السنة صادف ان الأزمة الاقتصادية الآسيوية أنقصت من قيمة البات التايلندي فأثرت الأزمة المالية على اسعار تداول العملات الآسيوية الأخرى إضافة الى الأسواق المالية، وفي السابع و العشرين من شهر اكتوبر/تشرين الاول هبط مؤشر داو جونز الصناعي بـ٥١٤ نقطة ما أدى الى استخدام قاطع التداول لأول مرة ولذلك توقف تداول الاسهم في الساعة الثالثة والنصف عصراً بينما أصبحت قيمة التداولات في اليوم التالي ١,٢ بليون سهم ومن ثم ارتد مؤشر داو جونز بـ ٣٣٧,٧١٧ نقطة، وفي السنة نفسها استخدمت تورنتو الوسائل الالكترونية وبشكل كبير فأصبحت بذلك شركة تورنتو الشركة الاولى في العالم التي تفعل امر مماثل.

١٩٩٨: أدت التقلبات التي حصلت في السوق الى ان تقوم بورصة نيويورك للتبادلات بإيجاد قوانين جديدة لنظام قطع التداول بعدما تراجع مؤشر داوجونز الصناعي الى العشرة بالمئة ثم العشرين بالمئة ثم الثلاثين بالمئة، وصادف في هذه السنة انهيار النظام المالي الروسي عقب الفشل الذي حصل في الحكومة الروسية، حيث انخفض مؤشر داو جونز الصناعي الى ٥١٢ نقطة أي ما يعادل (٦,٤بالمئة) في الحادي والثلاثين من شهر آب/اغسطس.

عدوى الكساد العالمي تهدد الاقتصاد العراقي

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في العالم تتسرب إلى العراق بنتائج خطيرة تؤثر على استقرار البلاد حيث هبطت مبيعات السيارة وتوقف سوق العقارات الذي كان مزدهرا في السابق والسلع الالكترونية التي كانت تنفد من رفوف المتاجر مازالت باقية في أماكنها وفي بلاد مازالت مهددة بالتمرد وما يزال ربع الرجال ما بين أعمار ١٨ إلى ٢٩ عاماً عاطلين عن العمل.

لقد أخذت الأزمة العالمية وقتها لتصل إلى هنا جزئيا لأن العراق قد تسلم كمية كبيرة من أموال أسعار النفط المرتفعة في العام الماضي بينما كان قطاعه المصرفي البسيط ذا علاقات محدودة بالعالم الخارجي لكن التقديرات المتفائلة التي قدمت في شهر شباط الماضي والتي بينت أن العراق محصن ضد أزمة الكساد العالمية أثبتت أنها كانت خاطئة في هذا المجال.

وكان بعض المحللين قد قالوا أن العراق لن يتأثر بهذه الأزمة لكن باسم جميل أنطوان الاقتصادي الذي يشغل منصبا في إدارة الاتحاد العراقي للصناعات قال: "أن هؤلاء خاطئون في تصورهم فليس من السهل رؤية ما إذا كان العراق سينجو من هذه الأزمة من دون أن يلحقه الضرر فانهيار عائدات النفط التي تتحمل ٩٠ ٪ من الدخل من ١٤٧ دولاراً للبرميل في العام الماضي إلى ٥٠ دولارا للبرميل قد دمر تلك العائدات كما أن تمويل إعادة الاعمار الأمريكي للبلاد قد تلاشت وليست هناك مصادر جديدة تلوح في الأفق من قبل إدارة الرئيس أوباما التي تتهيأ للانسحاب.

وكان مسؤول حكومي أمريكي قد صرح قائلاً: "في عام ٢٠٠٩ سيتم دعم الاقتصاد من خلال الفائض النقدي من السنوات السابقة لكن السنة القادمة ستشهد مأزقا حقيقيا للحكومة العراقية التي ستغدو بلا أموال مما سيجبرها على تقليل الإنفاق بسبب عجز الميزانية.

العراق من جهته قام بانطلاقة كبيرة نحو الاستثمار الأجنبي لكن المستثمرين من القطاع الخاص قد اظهروا ميلا قليلا لنقل أموالهم إلى بلاد لا تزال فيها التفجيرات وعمليات إطلاق النار برغم انخفاضها حدثا يومياً.

السبب الأول لذلك هو الأمن وما حدث في الأسابيع القليلة الماضية لم يكن عاملاً مساعداً وقد أشار وزير المالية العراقي بيان جبر في مقابلة إلى ارتفاع حدة التفجيرات في شهر نيسان الماضي قائلاً: إن المسؤولين العراقيين والأمريكان يربطون بين الحاجة إلى التنمية الاقتصادية وإمكانية العراقيين لحمل السلاح ضد حكومتهم.

بينما قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مؤتمر الاستثمار الذي عقد في لندن: إن الأمن والرخاء الاقتصادي مترابطان فنحن لا نستطيع التحدث عن استقرار امني من دون تقدم اقتصادي.

لقد أجبر النقص في العائدات الحكومة العراقية على فرض حالة تجميد لأجور المستخدمين الجدد وهناك ٣٠ ألف متطوع في صفوف الجيش والشرطة مازالوا في حالة معلقة وهذا أيضا ما يضع الوظائف الحكومية في خطر حيث كانت الحكومة قد وعدت ٩٠ ألف من أبناء العراق الذين يشعرون بالقلق من الدعم الحكومي المقدم لهم حيث لعبوا دوراً مهماً في إحداث منعطف كبير في الحرب ضد الإرهاب.

عموماً يحتاج العراق لخلق وظائف لـ ٢٨٪ من الرجال والشباب العاطلين عن العمل والقادمين الجدد إلى سوق العمل في كل عام الذين يقدر عددهم بـ ٨٢٥ ألف شخص إذا ما أرادت الحكومة منعهم من الانزلاق نحو المجاميع الإرهابية ولكي يستطيعوا إعالة عوائلهم أيضاً.

كما تحتاج الحكومة أيضا لتزويد الناس بالماء والكهرباء وتوفير السكن الملائم إذا ما أردت للعراقيين أن يبقوا على ثقة في القادة الذين انتخبوهم.

لكن بدلا من توسيع الإنفاق على المشاريع التي تخلق فرص العمل استقطعت إيرادات من التي يتم صرفها هذا العام على إعادة البناء من ١٨ مليار دولار إلى ١٢ مليار دولار والإيرادات النفطية التي ستبلغ ٣٦ مليار دولار لن تغطي نفقات الحكومة اليومية البالغة ٦٤ مليار دولار بما في ذلك الرواتب التي ازدادت بشكل كبير بمعدل ٧٥٪ لاثنين ونصف مليون مستخدم حكومي في العام الماضي حينما كانت أسعار النفط ترتفع.

التقديرات تختلف بخصوص هذه السنة حيث صرح وزير المالية قائلا أنه سيحاول التحاور مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات العالمية الأخرى بشأن ضمان القروض من اجل ردم تلك الفجوة.

لكن وجهات النظر هذه ليس كلها متشائمة فهناك إشارات على حالة من الانتعاش الاقتصادي تلوح في الأفق في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى يمكن أن تساعد على رفع أسعار النفط وتعيد العراق إلى منطقة التوازن من جديد.

عن / لوس أنجلس تايمز

مايكروسوفت تصطدم مع غوغل في معركة حقوق الطبع

■ترجمة :المدى الاقتصادي

قالت شركة مايكروسوفت انه ليس لدى شركة غوغل الحق في إعادة هيكلة حقوق التأليف والنشر في صفقة يمكن ان نرى فيها احتكار شركة غوغل للسوق عن طَريق تحويل الملايين من حقوق طبع الكتب الى البيع في المزاد الرقمي.

وفي مناقشة كلامية حادة بين معارض ومؤيد يقوم عملاق الانترنت بإنشاء تسوية من خلال تشكيل فريق يضم كلا من مؤلفي الولايات المتحدة و دور النشر والقيام بإنشاء مكتبة الكترونية للكتب المطبوعة بعد انقضاء الموعد النهائي للعقد.

حيث قامت كل من المعارضتين ياهو ومايكروسوفت بمهاجمة هذه التسوية لانهم يعتقدون انها مؤامرة لخلق الاحتكار الذي من شأنه زيادة اسعار الكتب وجعل محرك بحث شركة غوغل ذا أهمية اكبر إضافة الى أهميته الحالية.

اتهم محامو شركة مايكروسوفت شركة غوغل بسعيها لخلق سوق احتكارية للكتب الالكترونية ذلك في الاعتراضات التي قدمت الى المحكمة الأمريكية جنوب نيويورك، حيث كتبوا: "ان الآلية التي تعمل بها تلك التسوية هي آلية خاطئة وهذه المحكمة هي المكان الخطأ والاحتكار هو وسيلة غير مشروعة لجني الثروة و زيادة الفرص في الحصول على الكتب، ويمنح الدستور مهمة تحديد نطاق أصحاب النشر الى الكونغرس الأمريكي وحده.

تسعى التسوية المطروحة الى حل قضايا واسعة و مهمة في مجالات السياسات التي تتعدى نطاق هذه القضية، ويقول محامين شركة ياهو: "ان لهذه التسوية عيوب أساسية قاتلة، حيث انها وببساطة ليست مناسبة لان تكون قراراً تشريعياً لانها تغطي مجموعة من المدعين وتثير مخاوف المنافسة وترفع الحواجز أمام دخول المنافسين في المستقبل وتسمح لهم بالقيام بعمليات التصفح و البحث وعرض الكتب على شبكة الانترنت".

ويمكن لكل من الطرفين التقدم بطلب منفصل الى جانب تلك التسوية، كما فعلت شركة أمازون دوت كوم الأسبوع الماضي، في الوقت الذي أكد فيه داعمو تلك التسوية بأن هذه المخاوف غير حقيقية ومضللة، إضافة الى ذلك فأنهم رحبوا بتلك الاتفاقية على أساس انها عملية تنفع المجتمع من خلال جعل الملايين من الكتب بمتناول أيدي الناس عبر الانترنت.

وكتب محامو مايكروسوفت في البيانات التي قدمت الى المحكمة: "سيزيد مؤيدو المنافسة من إنتاج الكتب من خلال توسيع نطاق المنافسة الحرة في منح التراخيص القانونية واللوجستية التي تعترض كل من غوغل ومنافسيها".

وقام قاض فدرالي في نيويورك بإعادة النظر في هذه القضية في السابع من أكتوبر تشرين الأول الحالي.

وسيكون لشركة غوغل الحق (بموجب تسوية أمدها عشرة أشهر) في إنشاء مجاميع تمثل المؤلفين و الناشرين للقيام بعملية البيع.

أثارت تلك الاتفاقية المخاوف من ان غوغل ستكون زعيمة الموقف من خلال تحديد اسعار الكتب الرقمية.

اسفرت هذه المخاوف في وزارة العدل الامريكية عن فتح تحقيق فيما لو كانت تلك الاتفاقية تخرق القوانين المتعلقة بالتسعير الافتراسي (المدمر)، حيث لديها مهلة انتهى أمدها في الثامن عشر من سبتمبر/أيلول الماضي لملئ ملف نتائجها.

قدمت غوغل تنازلات للناشرين خارج الولايات المتحدة و قالت بأن الكتب التي طبعت خارج الولايات المتحدة و الموجودة في أي مكان آخر يمكنها المشاركة في ذلك.

عن الاندبيندنت

الاقتصادي
العدد (1627) السنة السابعة - الثلاثاء (13)
تشرين الاول 2009

حركة تداول وتبادل يشهدها عالم الطوابع البريدية

■ كريم محمد حسين

عالم الطوابع كبير وغني ويبرز نواحي مهمة في المجتمعات المتحضرة ويضيء جوانب مهمة في حياة الشعوب والأمم فالطابع البريدي يرمز الى الفترات الزمنية لأي بلد كذلك يسلط الضوء على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كالتراث وعمقه والحضارة وقرونها.

الطابع البريدي دائماً يرمز الى فترات الاستقرار السياسي ويشير الى متانة الوضع الاقتصادي للبلد والعراق هو من أوائل البلدان التي اهتمت بالطابع البريدي ودوره في حركة الشعب والحكومات المتعاقبة سواء كانت ملكية أم جمهورية وحتى يومنا هذا ومن خلال جولة (المدى الاقتصادي) التقت احد رواد جمعية الطوابع والمسكوكات، فليح حسن حيث استعرض عالم الطوابع والمسكوكات قائلا: ان تاريخ الطوابع العراقية بدأ في العراق عام ١٩١٨ وأول (سيت) عراقي توشح كان عبارة عن طوابع عثمانية توشحت بـ(Iraq in British oqupation) أي عند دخول الاستعمار البريطاني واحتلال العراق عام ١٩١٧ وبعد مرور سنة توشحت اعداد كبيرة من الطوابع العثمانية حيث توشحت بهذه العبارة أي (العراق تحت الاحتلال البريطاني).

وقبل سنة من صدور هذه المجاميع صدر (سيت) نادر جداً كان يحمل عبارة (Baghdad in British oqupation) أي بغداد تحت الاحتلال البريطاني، وهو يعتبر من أندر الطوابع العراقية. وبعد مرور خمس سنوات وفي العام ١٩٢٣ صدر أول (سيت) طوابع عراقية يحمل صوراً للحياة العراقية والقديمة (كالقمة) وقد صدر منه ثلاثة سيتات (سيت) بريدي و(سيت) مالي و(سيت) رسمي.

وبعد مرور ثماني سنوات أي في عام ١٩٣١ صدرت طوابع للملك (فيصل الأول) وكانت العملة آنذاك هي (العانة والربية) وهي العملة الهندية. وفي سنة ١٩٣٣ تغيرت العملة الى (الفلس والدينار) ويسمى (سيت) طوابع تغيرت الفئة في فترة حكم الملك غازي (١٩٣٤-١٩٣٦) صدرت طوابع عن تلك الفترة وفي عام ١٩٤٢ صدرت طوابع الملك فيصل الثاني لمراحل عمره المختلفة عندما كان بعمر الطفولة المبكرة كما صدرت سنة ١٩٤٥ عندما كان صبياً وكذلك في الأعوام (١٩٥٤- ١٩٥٧) عندما أصبح شاباً.

بعد ان أصبح الحكم جمهورياً للفترة (١٩٥٨-١٩٦٣) صدرت عن هذه الفترة (١٠) سيتات يحمل صورته وهي بمجموع (٥٦) طابعاً، كانت هناك جمعية (جمعية الطوابع والمسكوكات العراقية) ومن خلال هذه الجمعية يجتمع فيها الهواة ويتداولون هذه الطوابع فتباع وتشترى ويتم تبادل الطوابع فيها، إضافة الى التبادل الجيري من خلال المراسلات الخارجية مع الهواة في دول العالم كافة. في الستينيات صدرت مجموعات (سيتات) عراقية تذكارية كثيرة جداً، ثم فترة السبعينيات في المناسبات الرسمية صدرت طوابع فيها مثلاً سنة ١٩٦٩، أعياد تموز وسنة ١٩٧٦ تأميم النفط وفي الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٣ ظهرت إصدارات لطوابع كثيرة تحمل صور النظام السابق إضافة الى الإصدارات التي تمثل المناسبات المختلفة ولجنة خاصة لإصدار الطوابع في دائرة البريد وهناك ممثل عن جمعية الطوابع تصدر عنها سنويا بحدود (١٠-١٥) سيتاً عراقياً وحسب المناسبات التي تتطلب ذلك والتي لا تقتصر على المناسبات الوطنية بل تتناول جميع المواضيع السياسية وهي التي تخص رئاسة الدولة، تطلب من دائرة البريد بكتاب رسمي إصدار طابع لتلك المناسبة، والطوابع الجغرافية والاقتصادية والسياحية والثقافية والرياضية.. الخ، وهي تصدر بطلب من تلك الجهات الى دائرة البريد لإصدار طوابع عن تلك المناسبات او الأحداث.. الخ. وهذه الطوابع تطرح للتداول في مكاتب البريد وسوق التداول الأخرى بين هواة جمع الطوابع وجمعية الطوابع العراقية، ويتم تبادلها بينهم وبين مختلف الهواة في دول العالم الخارجي هذا من جانب.

اما الجانب الآخر لتداول الطوابع وجمعها فان للطوابع مردوداً اقتصادياً واستثمارياً كبيراً الا انه ليس سريعاً في مردوده المادي والاستثمار فيها يكون بطيئاً، لكنها غير خاسرة وهي مضمونة وخاصة عند جمع الطوابع على شكل سيتات (مجاميع كاملة) غير مستعملة فان قيمتها المادية وعلى المدى الزمني في تزايد مستمر فالطوابع القديمة غالية الثمن جداً، اما الطوابع النادرة فتصبح ذات قيمة مادية عالية بسبب قلة الطبع فتكون قليلة في التداول، ومنها طوابع ذات إصدارات حديثة.. ولكنها ذات أسعار عالية لكونها نادرة وقليلة في السوق أي انها تخضع الى قاعدة العرض والطلب فاذا كان الإصدار قليلاً يصبح الطلب عليه كبيراً وبالعكس إضافة الى وجود ما يسمى بالمزادات العالمية فهناك طوابع قديمة جداً ونادرة تتناولها مثل هذه المزادات بالبيع والشراء، وفي العراق لدينا مزاد في جمعية الطوابع والمسكوكات العراقية تتداول فيه الطوابع والمسكوكات والعملات أسبوعياً (العراقية والعالمية) منها.

اما المزاد العالمي مثل (ايبي) وغيره تتداول فيه الطوابع بمبالغ ضخمة وكبيرة لان المعروض منها نادر وذو قيمة عالية.

المبيعات في العراق من الطوابع في هذا المزاد غير عالية فهي بحدود ٢٠٠-٣٥٠ الف دينار لمجمل البيع في المزاد التابع للجمعية تتقاضى الجمعية ١٠٪ من هذا المزاد كعمولة من البائع وهي تضم مجموعة من الهواة الذين يحضرون الى هذا المزاد الأسبوعي ويبلغ عدد الهواة في الجمعية ١٠٠ عضو.

العمل في هذا المجال هو من اجل المتعة وليس كمصدر للرزق والاستثمار فهو لا يعوّل عليه كعائد للدخل كما في خارج العراق وخاصة الدول الأجنبية اذ ان المزادات تتم عن الانترنت عن طريق عرض الطوابع والمسكوكات وأسعارها والذين يرومون الشراء يزايدون عن طريق الانترنت.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
المندوبون: كريم محمد حسين - احمد مطير - أمنة عبد النبي
الاخراج الفني: ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي: محمد السعدي
تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

البطاقة التموينية

■ عباس الغالبي

انطلقت البطاقة التموينية أول مرة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل مجلس الامن ابان تسعينيات القرن الماضي كنظام تقنيني للغذاء أبتدأ خجولا بمفردات لم تعد كافية لسد رمق العيش، وتطور قليلا بعد اتفاق مبدأ النفط مقابل الغذاء منتصف التسعينيات، وبعد العام ٢٠٠٣ أعلنت الجهات المختصة عن استمرارها بتوزيع مفردات البطاقة التموينية من دون أن تجري عليها أية أضافة أو تحسين، بل تعرضت عملية التوزيع الى التلكؤ وعدم الاستقرار في ظل مشهد فساد مالي وأداري برز بشكل جلي على آليات استيراد وتوزيع البطاقة التموينية على نحو لم تشهده منذ أنطلاقتها الاولى وحتى الان.

وما يلفت الانتباه حقاً في حديث وزير التجارة وكالة الينا خلال حوارنا المنشور في هذا العدد من ملحقنا الاقتصادي قوله: (ان البطاقة التموينية أصبحت تمثل عبئاً على كاهل الدولة بسبب تخصيصاتها المالية المرتفعة نوعا ما وعدم استفادة العوائل الفقيرة) منها حيث تتجه الامور الى تقنينها أو حجبها عن العوائل الميسورة وذوي الدخول المرتفعة سعيا لافادة العوائل الفقيرة.

وأزاء ذلك نقول أن دعوات كثيرة كانت قد أطلقتها أوساط نخبوية وأكاديمية وبرلمانية وإعلامية وشعبية لاعتماد هذا المبدأ، ولم تكترث الحكومة ووزارة التجارة في حينها لهذه الدعوات في ظل حالات التلكؤ والفساد ورداءة مفردات البطاقة التموينية، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة التجارة تطالب برفع سقف التخصيصات المالية المحددة في الموازنة العامة للبطاقة التموينية تتصاعد الاتهامات للوزارة بعدم قدرتها على إدارة هذا الملف الذي يتعلق بقضية خطيرة تتعلق بتوفير الامن الغذائي ولاسيما للعوائل الفقيرة، وظلت الامور تنحى منحى متراجعا في هذا الملف المهم من دون علاج حكومي يقض مضاجع الفساد أو التلكؤ الذي يلازم ستراتيجية الوزارة في موضوعة البطاقة التموينية الى أن آلت ما آلت اليه الامور في قضية الوزير عبد الفلاح السوداني وبعض مسؤولي وزارته ليصبح المواطن هو الخاسر الوحيد في هذه القضية الخطيرة والمهمة.

> ما يلفت الانتباه حقاً في حديث وزير التجارة وكالة الينا خلال حوارنا المنشور في هذا العدد من ملحقنا الاقتصادي قوله: (ان البطاقة التموينية أصبحت تمثل عبئاً على كاهل الدولة بسبب تخصيصاتها المالية المرتفعة نوعا ما وعدم استفادة العوائل الفقيرة) منها حيث تتجه الامور الى تقنينها أو حجبها عن العوائل الميسورة وذوي الدخول المرتفعة سعيا لافادة العوائل الفقيرة.

ولان توجهات الوزارة الحالية تتجه الى طرق عدة بحسب تصريحات الوزير الصافي الينا مؤخرا ولعل أهم مانركز عليه وندعو اليه، ونعده الامثل خلال الفترة الحالية بل حتى المستقبلية هو ان تعتمد وزارة التجارة آلية حجب البطاقة التموينية عن العوائل الميسورة وذوي الدخول المرتفعة وعلى وفق معايير تتوخى الدقة في تحديد الفئات التي ستحتجب عنها البطاقة وان يصار الى تعزير مفردات البطاقة التموينية التي ستقتصر على فئات محدودة وضعيفة الدخل وأنفتاحها على مفردات أخرى ومن مناشيء جيدة ورصينة شريطة إعادة النظر بآليات التوزيع التي تكتنفها بعض الصعوبات وهي تكاد تكون المشكلة المستعصية على القائمين على منظومة البطاقة التموينية، ما يتطلب أن تعتمد الوزارة خطة توزيع تصل من خلالها المواد الغذائية الى الجميع وبتوقيتاتها المحددة من دون تأخير، مع الاشارة الى ان اي توجه يقضي بالغاء البطاقة التموينية في ظل الوضع الاقتصادي المليء بالاختلالات يعني زيادة في مستويات خط الفقر وارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية.

مع لفت الانتباه الى ان بقاء الامور من دون هذا الاحتمال أو ذاك وعلى تعثرها الحالي فهو بمثابة موت سريري للبطاقة التموينية.

abbas.abbas80@yahoo.com